سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حركة حماس ١٩٨٧-٢٠٠٦
دراسة تاريخية

م. د. عبدالرزاق خليفة رمضان اللهيبي
وزارة التربية
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الملخص

بلغت الحركات الإسلامية في الوطن العربي أوجها في العقد الثامن من القرن العشرين، وعلى الرغم من اشتراك هذه الحركات في التوجهات المهمة والأساسية إلا ان هذه الحركات تختلف من بلد إلى آخر، ومن هذه الحركات التي ظهرت ونمت في هذه الفترة هي حركة حماس في فلسطين، وقد ظهرت بصورة عامة في أجواء مشحونة بالنزاعات التي حدثت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، فضلا عن تحولات اقليمية دولية مهمة تزامنت مع تأسيسها عام ١٩٨٧م، إلا أن هدفها الأساس كان مواجهة (إسرائيل) على ارض فلسطين وعلى كافة الاصعدة ، ومعارضة كافة مشاريع تسوية الصراع العربي – (الاسرائيلي) (مدريد واوسلو) وغيرها والتي تبنتها الادارة الامريكية ، وانخراطها في العمل السياسية بعد فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٦م وتصدرها للمشهد السياسي بعد تشكيل الحكومة، ورفضها الموافقة على شروط اللجنة الرباعية التي تمثلت بالاعتراف (بإسرائيل) والقاء سلاح المقاومة واستمرت في مهاجمة (اسرائيل)، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى معاداتها ومحاصرتها ، وقطع التمويل عنها بعد فرض عقوبات قاسية اشتركت فيها دول اقليمية ودولية ، إلا أن حركة حماس رفضت الانصياع لتلك الضغوطات وتحولت في علاقاتها نحو ايران وسوريا ودول اخرى قدمت لها مساعدات ساهمت بشكل بسيط في انقاذ اقتصادها من الانهيار.

الكلمات المفتاحية: حماس، الإدارة الامريكية، غزة، (اسرائيل)، الانتخابات.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 8, Issue 26, Nov 2021
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

The policy of the United States of America towards Hamas 1987-2006

Dr. Abdulrazaq Khalifa Ramadan Al-Luhaiby
Ministry of Education
Directorate of Education Salah Eddin

Abstract

Islamic movements in the Arab world reached their apex in the eighties of the twentieth century, and despite the participation of these movements in the important and basic directions, these movements differ from one country to another, and among these movements that emerged and grew during this period, the Hamas movement in Palestine, has emerged In general, in an atmosphere fraught with the conflicts that occurred in the late eighties and early nineties of the last century, as well as important regional and international transformations that coincided with its establishment in 1987 AD, but its main goal was to confront Israel on the land of Palestine and at all levels, and to oppose all conflict settlement projects. The Arab - Israeli (Madrid and Oslo) adopted by the US administration, its involvement in political action after its win the 2006 elections and its release of the political scene after the formation of the government, and its refusal to agree to the conditions of the Quartet, which represented recognition of Israel and laying down the arms of the resistance and continued to attack (Israel). Which prompted the American administration to hostile and besiege it, and cut off funding from it after imposing harsh sanctions in which regional and international countries participated, but Hamas refused to submit to those pressures and She turned in her relations to Iran, Syria and other countries that provided her with assistance that contributed in a small way to saving their economy from collapse.

Keywords: Hamas, US administration, Gaza, Israel, Elections.

المقدمة

بعد إعلان قيام كيان (إسرائيل) عام ١٩٤٨م كان الصراع بين الجانبين يعرف بالصراع العربي – الإسرائيلي كون الدول العربية شاركت فعليا على طول خط المواجهة ضد (اسرائيل) ،وبعد توقيع اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، وخروج مصر من دائرة الصراع ، استفردت (اسرائيل) بالشعب الفلسطيني الاعزل الامر الذي تسبب بنشوب انتفاضة عام ١٩٨٧م بسبب سياسات (اسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني ، وهو نفس العام الذي شهد ظهور حركة المقاومة الاسلامية اختصارا (حماس) على ساحة المواجهة كقوة عسكرية وسياسية، تميزت بفاعليتها العسكرية ورصانة وقوة تنظيمها ، فضلا عن مؤسساتها وأجهزتها المتميزة ، ورصيدها الشعبي الذي اكسبها تأييداً ودعماً داخلياً وخارج ارض فلسطين.

وعندما حاولت الادارة الامريكية من خلال وزارة خارجيتها التدخل وفرض حلولا سلمية لحل النزاع الدائر بعد انطلاق الانتفاضة، لاسيما مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واسلو عام ١٩٩٣م وقمة صانعي السلام عام ١٩٩٦م ،التي عارضتها حركة حماس جملة وتفصيلا ورفضت التراجع عن نهج المقاومة والسلاح حسب ما اقرته في ميثاقها ، من هنا بدأت (اسرائيل) تقف خلفها الادارة الامريكية التي سبق وان صنفت حركة حماس ضمن لائحة الإرهاب، واستهداف كوادرها بالاعتقالات والاغتيالات ومصادرة اموالها وملاحقة كوادرها في الخارج ، وعملت على منع وصول التمويل والامدادات وتحريض الدول الاخرى ضدها.

وبعد أن ساءت اوضاع الشعب الفلسطيني نتيجة السياسات الاقتصادية والاستيطانية والاستفزاز (الاسرائيلي) المستمر: انطلقت انتفاضة الاقصى الثانية عام ٢٠٠٠م ، والتي ظهرت حماس من خلالها في طليعة الحركات الفلسطينية المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني ، وحينما وقعت احداث ١١ ايلول ٢٠٠١م ، شنت الادارة الامريكية حملة واسعة ضد حماس ودفع السلطة الفلسطينية ضدها، وقد تمثلت بأغلاق مؤسساتها الخيرية والدينية ومنع التمويل عنها واعتقال كوادرها، وطرح الادارة الامريكية مشروع الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٢، وتعرضت حماس حتى عام ٢٠٠٤م الى ضربة قاصمة تمثلت باغتيال ثلاث من ابرز قادتها ، لتتبنى الادارة الامريكية بعد ذلك خطة اريل شارون لفك الارتباط عن غزة في اب عام ٢٠٠٥م .

وبعد أن بدأت السلطة الفلسطينية التحضير للانتخابات التشريعية التي كان من المقرر لها أن تجري في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦م،إذ جوبهت بمعارضة الادارة الامريكية (واسرائيل) لمشاركة حماس فيها ، ما لم تتخلى عن سياساتها والاعتراف (بإسرائيل) والامتثال للقرارات الدولية ، إلا أن القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس تمكنت من اقناع الادارة الامريكية بأن

حماس لن تحصل على أغلبية ساحقة تمكنها من رئاسة الوزراء ، وأن مشاركتها في العمل السياسي يسهم في التخفيف من تطرفها، وبعد أن أجريت الانتخابات بمشاركة شعبية واسعة ورقابة دولية فازت حركة حماس بأغلبية ساحقة ، الامر الذي شكل صدمة للإدارة الامريكية التي رفضت الاعتراف بها او التعامل معها مالم توافق على الشروط السابقة ،إلا أن حماس أستمرت في رفضها، مما تسبب بفرض حصار اقتصادي دفع الشعب الفلسطيني ثمنه، ووصلت الامور إلى حد الانهيار لمؤسسات السلطة ، وتحول الصراع الى نزاع مسلح بين حركة حماس وحركة فتح التي تلقت دعم الادارة الامريكية ضد حركة حماس.

المبحث الاول السياسة الامريكية تجاه حركة حماس١٩٨٧-٢٠٠١م.

اولا: تأسيس حماس عام ١٩٨٧م وموقفها من حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ١٩٩٠-١٩٩١م.

رفضت الإدارة الأمريكية أية إتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم قبول المنظمة بقرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) معتمدة في هذا الرفض على مذكرة تفاهم مبرمة مع (إسرائيل) أبرمها وزير الخارجية كيسنجر(Henry Kissinger) ١٩٧٣-١٩٧٦م، في ايلول ١٩٧٥م ، في حين أكد كيسنجر أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ من أن شروط الإتفاق ليست ملزمة للولايات المتحدة في شيء ، وحذر من خلق هكذا إلتزامات ، لذا فإن رفض (إسرائيل) الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني ، لم يعد سبباً لرفض الإتصالات مع (إسرائيل) ، لأن دعم الرفض الأمريكي للدخول في مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ليس له أي قوة لانهم متبنين فكرة الرفض من الأصل [١].

وعلى الرغم من عدم الاتفاق بشان تاريخ الاعلان عن حركة حماس إلا إنّ أغلب الباحثين يميلون إلى أن ١٤ كانون الاول عام ١٩٨٧م هو تاريخ أول بيان حمل توقيع حركة حماس, وذلك بعد الاجتماع الذي عقد في منزل الشيخ أحمد ياسين (١٩٣٦-٢٠٠٤) بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٨٧م ، وقد حضر هذا الاجتماع فضلاً عن الشيخ أحمد ياسين ستة من أبرز قادة المجمع الإسلامي الخاضع لإشراف جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة وهم: الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والدكتور إبراهيم اليازوري والشيخ صلاح شحاذة والمهندس عيسى النشار ومحمد شمعة وعبد الفتاح دخان, وكان الهدف من هذا الاجتماع مناقشة كيفية الإفادة من حادثة وقعت يوم ٨ كانون الأول عام ١٩٨٧م قتل فيها عدد من العمال الفلسطينيين في قطاع غزة أثر تصادم بين شاحنة (إسرائيلية) وسيارة عربية كانت تقلهم، ودار النقاش في الاجتماع بشأن ضرورة

استثمار هذا الحادثة واتخاذها عاملاً مساعدا لأثارة المشاعر الدينية والوطنية والقيام باحتجاجات جماهيرية وإطلاق الانتفاضة [٢] ، وهناك من يرى أنّ إنشاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) جاء نتاجًا لحالة تفاعل داخل حركة الإخوان المسلمين على مدى سنوات عديدة أفرزت في النهاية إطارًا تنظيميًا لمقاومة الاحتلال[٣] .

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧م، قدمت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نفسها بأنها حركة مقاومة فلسطينية وطنية تعمل على تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال (الاسرائيلي)[٤] ، وتطورت حركة حماس إلى منظمة مسلحة وجهت أنشطتها ضد (إسرائيل) [٥].

اعتمدت حركة حماس في نظامها الشورى كأساسٍ لعملها التنظيمي من خلال مجلس شورى للحركة يتراوح عدد اعضائه ما بين (٥٠) إلى(٧٠) شخصًا في كافة أماكن تواجد الحركة [٦] ، ويجتمع هذا المجلس مرة في العام، ، وينتخب قيادته كل أربع سنوات والمتمثلة في اللجنة التنفيذية[٧] .

مر البناء التنظيمي لحركة حماس بمرحلتين ،الأولى: تبدأ عند تأسيسها عام ١٩٨٧م حتى أيار ١٩٨٩م وتم فيها إنشاء الجناح السياسي ،الجناح الأمني المسمى(مجد)، والجناح العسكري المسمى المجاهدون الفلسطينيون و والذ تأسس في هذه المرحلة وهو أول جهاز عسكري لحماس ،الذي يقوم بتخطيط العمليات العسكرية و تنفيذها ضد الاحتلال[٨] .

أما المرحلة الثانية فقد تضمنت تأسيس اللجنة التنفيذية والمكتب السياسي[٩] ، والجناح العسكري المتمثل بـ (كتائب عزالدين القسام) نظراً لأهميته فإنّ له من يمثله في المكتب السياسي ، أمّا المكتب الإعلامي : ويعمل هذا المكتب على ثلاثة محاور هي: محور الإعلام الداخلي الخاص بحركة حماس وعناصرها، ومحور الإعلام الخارجي الخاص بالجمهور الداخلي، والخاص بالجمهور الخارجي من خلال فتح مكاتب إعلامية داخل الأراضي المحتلة، وفي خارج الأراضي الفلسطينية سواء في الدول العربية والإسلامية[١٠] .

لحركة حماس أهداف عامة استراتيجية ومرحلية وظرفية (آنية)، فالهدف العام يكمن في إقامة الدولة الإسلامية في حين إنّ الهدف الاستراتيجي يتمحور حول تحرير كامل فلسطين، أمّا الأهداف المرحلية فهي تدعو إلى: تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة وأسلمة المجتمع الفلسطيني، أمّا الأهداف الظرفية (الآنية): تحييد القوة العسكرية (الإسرائيلية) وتحقيق المشروعية السياسية، ووقف الاستيطان وسياسة الإبعاد والاعتقال الإداري والممارسات الهمجية ضد السكان المدنيين وضد المعتقلين وسياسة المنع من السفر والمضايقات المنافية للحرية الشخصية[١١] .

واصل الشيخ أحمد ياسين وزملاؤه الاجتماعات، وفي كانون الثاني عام ١٩٨٨م وكلّف أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية، وهو جميل الحمامي للعمل مع زملائه على إنشاء فرع لحركة حماس في الضفة الغربية، وشكل جميل حمامي حلقة وصل بين الشيخ أحمد ياسين وقيادة حماس في الضفة، وكذلك بينهم وقيادة حماس وبين قيادة الإخوان المسلمين في الأردن، حيث كانت الأخيرة تقوم بتوفير الدعم المالي للانتفاضة[١٢] .

حفلت أدبيات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ انطلاقتها بمهاجمة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت راعية لقيام كيان (اسرائيل)، وللجهود السلمية متمثلة بوزير خارجيتها جورج شولتز (George Shultz) ، منذ عام ١٩٨٨م، داعية لمقاطعته انسجاماً مع رؤية الحركة في معارضة المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية، والتي تعدها مضيعة للوقت [١٣].

تلقت حركة حماس ضربة قوية بعد أن أقدمت قوات الاحتلال (الإسرائيلي) على اعتقال الشيخ أحمد ياسين عام ١٩٨٩م وعدد كبير من قيادة الحركة والذي أدى بدوره إلى تفكيك الحركة ولاسيما جهازها العسكري والأمني، وصل القيادي في الحركة موسى أبو مرزوق الذي زار قطاع غزة في أيلول عام ١٩٨٩م إذ التقى عددًا من قيادات الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعاد بناء الحركة من جديد وأضاف لجاناً جديدة للهيكل التنظيمي والتي يهدف من خلالها إلى بقاء الحركة وتدعيمها وكان أهم لجنة هو تشكيل المكتب السياسي، الذي أسسه أبو مرزوق بهدف قيادة الحركة من الخارج فانتخب أول رئيس له [١٤].

بدأت حركة حماس بالخروج ببعض البيانات والسياسات العامة للحركة عن المألوف ـ مع اقتراب موعد التحالف الدولي من الهجوم على العراق أواخر عام ١٩٩٠م ـ بدعوة الشعوب والأمة الإسلامية والعربية إلى رص الصفوف، وضرب مصالح الدول المشاركة في هذا الهجوم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، ورأت الحركة ،((إنّ الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق كانت بتحريض من الكيان الصهيوني، لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، والقضاء على المسلمين، ونهب خيراتهم)) [١٥].

ويذكر أنّ بداية حرب الخليج الثانية [١٦] في ١٧ كانون الثاني عام١٩٩١م ضد العراق ، مثلت لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) نهوضاً سياسياً واضحاً، على المستوى العربي وذلك نتيجة الموقف المتوازن الذي أبدته اتجاه الأزمة العراقية – الكويتية، وبرز من خلاله التطور السياسي للحركة بخطابها الدبلوماسي المضبوط في شرح مواقفها تجاه الأحداث، مستخدمة مصطلحات "القانون الدولي، الأمم المتحدة، اتفاقيات جنيف الرابعة [١٧].

على أنّ انتهاء حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١م حمل معه تحركًا دولياً من أجل حل القضية الفلسطينية من خلال طرح بعض مشاريع السلام بين الدول العربية و(إسرائيل) والتي استندت أساسًا على رؤية الولايات المتحدة من مبدأ الأرض مقابل السلام فعقد مؤتمر مدريد للسلام [١٨] في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١م بناءً على دعوة أمريكية – سوفيتية، وحضر الوفد (الإسرائيلي) ووفود عربية تمثل سوريا ومصر فضلاً عن وفد أردني فلسطيني مشترك ، إلا إنّ حركة حماس عارضت هذا المؤتمر انسجامًا مع مواقفها المبدئية الرافضة للتسوية السلمية ورأت فيه أنّه يهدف إلى الاعتراف (بإسرائيل) والتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، وسعي الولايات المتحدة الامريكية إلى الإخلال بالتوازن العربي والإقليمي لصالح (إسرائيل) في المنطقة ، وهاجمت حركة حماس المؤتمرين العرب وحذرتهم من مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني مذكرة إياهم بأنّ الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين [١٩] ، إذ وجهت خطابها إلى جماهير الأمة العربية والإسلامية وعدته مؤتمراً للتصفية والاستسلام، تحاول الولايات المتحدة فرضه، داعية إلى مواجهته وإعلان الإضراب الشامل أيام انعقاده احتجاجاً على ذلك وتأكيداً على مواصلة الانتفاضة [٢٠].

كما دعت الشعوب والحكومات العربية والإسلامية إلى رفض هيمنة الادارة الامريكية التي تحاول فرضها على المنطقة بهدف تكريس تبعيتها واستنزاف ثرواتها رافضة تحركات وزير خارجيتها جيمس بيكر (James Baker) ١٩٨٩-١٩٩١م والتي عرفت (بجولات بيكر)[٢١] لترتيب ذلك النظام العالمي الجديد، مؤكدة على ((إنّ الشعب الفلسطيني قادر على مواجهة تلك الحملة الأمريكية، وإسقاطها كما أسقط المشاريع السابقة، داعية الحركات الإسلامية العربية والعالمية إلى تكثيف جهودها الإعلامية لتبصير الشعوب الإسلامية بالمخططات الأمريكية التي تريد الإدارة لأمريكية تنفيذها في المنطقة، وطالبت وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عام ١٩٩١م العودة إلى بلاده، مؤكدة على إنّ أرض فلسطين ليست للمساومة، وإن دماء الشعب الفلسطيني التي تسفك بالرصاص، والأسلحة الأمريكية، لن تكون رخيصة مهما امتد الزمن وعدت أن من التقوا بجيمس بيكر إنّما يعزفون على إيقاع منفرد لا يمثل غالبية الشعب الفلسطيني))[٢٢].

منذ بداية انطلاق حركة حماس ١٩٨٧-١٩٩١م بلغ عدد العمليات العسكرية خلال مدة أربع سنوات ست عشرة عملية ، إذ يتوزع نوع العمليات بين تسع طعن واثنتين إطلاق نار وثلاث دهس، وأثنتين خطف، واتسمت هذه المدة بأنّ عددًا كبيرًا من هذه العمليات لم تكن منظمة ،إنّما كانت تأتي كرد فعل على سياسة سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) [٢٣].

وكان تشكيل المكتب السياسي الذي أسسه أبو مرزوق بهدف قيادة الحركة من الخارج فانتخب أول رئيس له عام ١٩٩٢م [٢٤].

ثانيا: السياسة الأمريكية تجاه حركة حماس بعد اتفاق اوسلو حتى قمة صانعي السلام ١٩٩٢-١٩٩٦م.

بدأت المرحلة الثانية لحركة حماس من العام ١٩٩٢م وحتى بداية ١٩٩٤م إذ أعلن في هذه المدة عن تأسيس كتائب عز الدين القسام كجهاز عسكري للحركة وقد تميزت هذه المدة بارتفاع عدد العمليات التي بلغت سبعين عملية ،ويلاحظ أثناء هذه المدة أن أعلى نسبة للعمليات قد جرت في قطاع غزة ، إذ بلغت هذه العمليات ست وثلاثين عملية وقد يرجع هذ الأمر إلى أن الجناح العسكري لحماس قد انطلق فعلا من مدن قطاع غزة ، وشهدت هذه المدة استخدام أسلوب عمليات التفجير داخل (إسرائيل) ،وقد بلغ عدد القتلى سبع وسبعون قتيلاً و(١٧٢) جريحًا الأمر الذي عد رقمًا قياسيًا في عدد القتلى والجرحى في ذلك الوقت[٢٥] .

كما أن تصاعد الفعل المقاوم داخل الأراضي المحتلة خلال تلك الفترة حتى كان الصعود اللافت للانتباه في العمليات العسكرية في الثلث الأخير من عام ١٩٩٢م، والذي نفذت فيه الحركة العديد من العمليات النوعية، وكان آخرها أسر جندي حرس الحدود (الإسرائيلي) الرقيب أول (نسيم توليدانو) وقتله بعد رفض (إسرائيل) الاستجابة لمطالب كتائب الشهيد عز الدين القسام بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مقابل إطلاق سراحه، ثم قيام الاحتلال الإسرائيلي بعملية إبعاد جماعية لنشطاء الحركة إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، الأمر الذي أثار ضجة إعلامية وسياسية دولية، نبهت العالم لإجراءات الاحتلال (الإسرائيلي)، الأمر الذي ساهم في خروج حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من ثوبها المحلي إلى الإقليمي والدولي، مستغلة ذلك الإجراء بحقها في القيام بحملة دبلوماسية وسياسية، طالبت فيها التعرف على مواقفها، وتوضيح وجهة نظرها تجاه القضية الفلسطينية، فكانت "الاتصالات مع الإدارة الأمريكية خلال شهري كانون أول عام ١٩٩٢م، وكانون الثاني عام ١٩٩٣م، وأكد ممثل الحركة في عمان (محمد نزال) حدوث لقائين قصيرين مع المستشار السياسي بالسفارة الأمريكية في عمان مع قياديين من الحركة تناولا موضوع المبعدين، ولم يحدث أي لقاء بعد ذلك[٢٦]، وأضاف نزال ((أن الأمريكيين عرضوا علينا بعد ذلك، اللقاء مع المستشار السياسي في السفارة مرة أخرى، لكننا اعتذرنا وأصررنا على اللقاء مع السفير، ولم تستمر تلك اللقاءات طويلاً، وأُعلن عن توقفها بعد شهرين من بدايته)) [٢٧]، وعلل نزال ذلك: باعتقاده أن القرار جاء بسبب الضغط (الإسرائيلي)، خصوصاً بعد المزاعم (الإسرائيلية) بأن قيادة حماس موجودة في الولايات المتحدة، وبعد اعتقال مجموعة من

الفلسطينيين الذي يحملون الجنسية الأمريكية، بتهمة الانتماء لحماس واعتبر نزال أن هذا الرضوخ الأمريكي للابتزاز (الإسرائيلي) يؤكد مدى تأثر السياسة الأمريكية بالموقف الصهيوني ، وجاء القرار الأمريكي بإعلان تعليق الاتصال مع حركة حماس على لسان الناطق بلسان خارجيتها ريتشارد باوتشر (Richard Bautcher) بعد تصاعد الانتقادات للاتصالات الجارية معها، لاسيما بعد تفجير مركز التجارة الدولية بنيويورك في شباط عام ١٩٩٣م[٢٨].

قتلت كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أكثر من ٤٠٠ إسرائيلي وما لا يقل عن ٢٥ مواطنًا أمريكيًا (بما في ذلك بعض المواطنين الإسرائيليين المزدوجين) في هجمات منذ عام ١٩٩٣م بعد أن تطورت كتائب القسام من مجموعة صغيرة من المقاتلين إلى قوة أكثر تطورًا ومنظمة مع إمكانية الوصول إلى موارد أكبر والسيطرة الداخلية ، تطورت أساليب هجومها من عمليات الخطف والقتل على نطاق صغير للعسكريين (الإسرائيليين) إلى التفجيرات والهجمات الصاروخية في الداخل الاسرائيلي [٢٩].

بدأت حماس هجوما اعلاميا ضد الولايات المتحدة عندما عنونت بياناتها الدورية "أمريكيا عنوان للظلم فكيف تكون رمزاً للسلام"، ففي الوقت الذي تصر فيه الإدارة الامريكية على نزع السلاح العربي، تقوم بمد (إسرائيل) بالأسلحة المتطورة بعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلانها عن مشروع لنزع سلاح المنطقة، وتعلن إنّها ستساهم في (٧٢٪) من نفقات تطوير الصاروخ (الإسرائيلي) السهم[٣٠] .

وقد أبدت حركة حماس حرصاً على تواصل الاتصالات مع الادارة الامريكية والدول الاوربية بهدف توضيح صورتها، وأسلوب فهمها للقضية الوطنية، وفكرها الإسلامي الخاص، فضلاً عن بعض مواقفها التي يجهلها الغرب، من خلال تقديمها لمذكرة باللغة الإنجليزية سُلمت للسفارة الأمريكية بعمان في اذار عام ١٩٩٣م، في محاولة للإبقاء على نوع من الاتصالات معها، لكن حدة الخطاب بين الطرفين بدأت في الازدياد إلى درجة كبيرة، لاسيما بعد نجاح إسرائيل في تشكيل نواة حلف (إسرائيلي)–أمريكي– أوروبي لمحاربة حركة (حماس وإدراجها في قائمة المنظمات الإرهابية، وبدء الملاحقات للحركة على الساحة الأمريكية، وتحريض الدول الاخرى على انتهاج نفس السلوك ضدها)[٣١].

نفذت حركة حماس في فلسطين ما لا يقل عن ٣٠ هجومًا (انتحارياً) أسفر عن مقتل ١٢٠ (إسرائيليًا)، إذ كانت هذه الهجمات ضد اتفاق أوسلو، كون هذه الهجمات تستهدف بشكل أساسي غير المقاتلين بهدف قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، لذا أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حماس منظمة إرهابية في نيسان عام ١٩٩٣م[٣٢] .

ورأت الحركة أنّ وصف الرئيس الأمريكي المنتخب بيل كلينتون(Bill Clinton) ١٩٩٣-٢٠٠١ لها بالإرهاب، إنّما يأتي كجزء من الانحياز الأمريكي الصارخ إلى جانب (اسرائيل)، وأُدرجت حركة حماس ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في التقرير السنوي الصادر في نيسان عام ١٩٩٣م، كنتيجة أولى للنشاط الإسرائيلي المكثف على كافة الصعد الدبلوماسية والأمنية والإعلامية لتشويه صورتها لدى الإدارة الأمريكية، وتصعيد التوتر بينهما ، لاسيما بعد تصاعد عمليات حماس العسكرية ، وفي ظل رعاية الولايات المتحدة لعملية التسوية ومشروع أوسلو[٣٣] .

وبعد أن انتهت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) بعد محادثات مباشرة وغير مباشرة بمباركة الادارة الامريكية التي اعلنت ان الهدف هو إحلال السلام في فلسطين لينعم الشعب الفلسطيني و(الاسرائيلي) ، إذ كانت المحادثات بوساطة نرويجية توصلت الى التوقيع على اعلان مبادئ مشتركة وهي اتفاقية اوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في العاصمة الامريكية واشنطن في ١٣ ايلول عام ١٩٩٣م بحضور الرئيس الامريكي بيل كلينتون وعرفت رسميا بإعلان المبادئ وسميت اوسلو لأنها عقدت في العاصمة النرويجية اوسلو[٣٤] .

لتبدأ مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني وكان هذا التغير تحديا لموقف حركة حماس ، الرافض لاتفاق أوسلو وللتسوية والتفاوض ، ومع تزايد فجوة الخلافات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ووصول المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) إلي طريق مسدود ، والإخفاقات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فضلا عن التعنت والتهرب (الإسرائيلي) وإتباع سياسة كسب الوقت [٣٥]، أصبحت حماس تتصدر الكفاح المسلح خلال المدة ما بين الانتفاضتين (١٩٩٣-٢٠٠٠م) في محاولة لمقاطعة كل من اتفاقيات أوسلو ومؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية ، وكانت كتائب القسام قد نفذت عملية تفجير عام ١٩٩٤م انتقامًا منها لقيام مستوطن (إسرائيلي) بمهاجمة المصلين أثناء الصلاة في الحرم الإبراهيمي في الخليل خلال شهر رمضان [٣٦].

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية موقفاً لافتاً للنظر عقب حادثة مسجد فلسطين بغزة في ١٨ تشرين أول عام ١٩٩٤م، والذي سقط فيه ١٤ فلسطينياً من حركة حماس برصاص الشرطة الفلسطينية، إذ عد تقرير للخارجية الأمريكية مرفوع إلى الكونغرس الأمريكي في كانون أول عام ١٩٩٤م بشأن مدى تطبيق السلطة الفلسطينية لاتفاق أوسلو، أن تلك الحادثة تعد حداً فاصلاً في صراع السلطة الفلسطينية مع الجماعات المتشددة المعارضة لعملية السلام مثل حماس ودعا التقرير إلى بذل مزيد من الجهد في ذلك الاتجاه [٣٧].

واصلت حركة حماس نشاطها ويلاحظ في المدة ما بعد عام ١٩٩٤م تراجع العمليات القتالية لحماس والتي بلغت اربع وثلاثين عملية ، مع زيادة عدد القتلى (الإسرائيليين) إذ زاد عدد القتلى عن (١٨٩) قتيلاً والجرحى عن (٩٨٤) جريحًا وذلك بسب عمليات التفجير التي تصاعدت في (إسرائيل) والتي تعد من أهم معالم مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو إذ انسحبت (إسرائيل) من عدد كبير من المناطق التي احتلتها عام١٩٦٧م وسلمتها للسلطة الفلسطينية، لذلك بدأت السلطة بالضغط على الفصائل الفلسطينية ومنها حماس من أجل منعها من تنفيذ عمليات ضد (إسرائيل) تنفيذًا لاستحقاقات أوسلو الأمنية التي ترتبت على السلطة الوطنية الفلسطينية وقد تكون هذه الضغوطات هي السبب الرئيسي لنقل عمليات حماس إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تدار من قبل الحكومة (الإسرائيلية) [٣٨].

من الواضح إنّ الهدف الاستراتيجي لحركة حماس هو أن تحل محل منظمة التحرير الفلسطينية وان تتصدر الحركة الوطنية الفلسطينية، فضلا عن الاختلاف في اسلوب التعامل مع (اسرائيل) ومن اجل ذلك ، استهدفت منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، كما أنشأت الجهاز الحكومي والأمني والمدني في عام ١٩٩٤م نتيجة لتطبيق اتفاقيات أوسلو الموقعة بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن كانت الأخيرة معترفاً بها من قبل (إسرائيل) لأول مرة ، تحت رعاية المجتمع الدولي، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٣٩] .

ظهر دور أمريكي لاحتواء الأزمة بين حركة فتح وحركة حماس، فقد وصل إلى غزة في ١٠ كانون الأول ١٩٩٤م وفد أمريكي غير رسمي ضم روبرت ساتلوف (Robert Satloff) مدير معهد الشرق الأدنى في واشنطن وجيمس روتتشمبي (James Ruchembe) المسؤول سابق في وزارة الخارجية الأمريكية ،ووليم بارمن(William Barmen) وهو عضو مجلس الشيوخ الأمريكي واجتمع الوفد الامريكي مع وفدي فتح وحماس بشكل منفصل بهدف استطلاع وجهات النظر المختلفة للحركتين حول العملية السلمية وسبل تقدمها والعلاقات بين الحركتين، ففي اجتماع الوفد الأمريكي مع وفد فتح أكد الأخير تمسك السلطة بعملية السلام وانتقد تباطؤ (إسرائيل) في تنفيذ الاتفاقات وعرقلتها، وناقش الوفدان الانتخابات الفلسطينية والموقف منها، وعندما التقى الوفد الأمريكي بوفد حماس برئاسة محمود الزهار أبلغ الأخير الوفد الأمريكي بمعارضة الحركة لاتفاق أوسلو، وأكد أنّ حماس مستعدة لوقف قتل المدنيين (الإسرائيليين) مقابل اطلاق سراح سبعة آلاف معتقل فلسطيني من ضمنهم الشيخ أحمد ياسين ، وأكد للوفد الامريكي أن العلاقة مع فتح مبنية على الحوارات والاتصالات لاحتواء الأزمة بينهما [٤٠].

أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية حركة حماس على لائحة الإرهاب في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٩٥م واستخدمت قنواتها الدبلوماسية لمعاقبة الأشخاص الذين يهبون الأموال للحركة فيما أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلنتون امرًا تنفيذيًا حمل الرقم (١٢٩٤٧) معتبرًا أن عملية جمع أو نقل الأموال إلى المجموعات الإرهابية أو المنظمات بمثابة جنحة [٤١].

وبعد اغتيال رئيس الوزراء اسحاق رابين (Isaac Rabin) ١٩٢٢-١٩٩٥ م في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٥م على يد متعصب ديني يميني (إسرائيلي) عدت انتكاسة لعملية السلام وتفاقمت الأزمة بسبب الهجمات العنيفة والتفجيرات من قبل حركة حماس والجهاد الإسلامي مما أدى إلى إدراجهما في قائمة الإرهاب من قبل الولايات المتحدة ،وتعد المجموعتان حتى الآن طرفين في الصراع المستمر مع (إسرائيل)[٤٢] ، قاطعت حركة حماس في عام ١٩٩٦م انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ، في المقام الأول وذلك لمعارضتها لاتفاقات أوسلو ، أن الغالبية العظمى المؤلفة من٨٨ مقعدًا في البرلمان القديم كانت تسيطر عليها فتح، لكن حماس فازت في عدة انتخابات في الجامعات بل وفازت على فتح في الانتخابات الطلابية لجامعة بيرزيت في رام الله، التي تعد معقلا رئيسيا لمنظمة التحرير الفلسطينية[٤٣] .

صعدت حماس من عملياتها العسكرية ضد (اسرائيل) رداً على اغتيال خبير المتفجرات يحيى عياش ١٩٦٦-١٩٩٦ في ٥ كانون الثاني عام ١٩٩٦م ، إذ نفذت في المدة ما بين شباط، وآذار عام ١٩٩٦م أكثر من عشر عمليات نوعية، وهو الأمر الذي دفع (إسرائيل) والولايات المتحدة للضغط على السلطة الفلسطينية من أجل وقف نشاط حماس، فمارست السلطة حملة اعتقالات واسعة في صفوف أنصار الحرية طالت ما يزيد على ألف شخص، فضلاً عن غلق المؤسسات الخيرية والمدارس الدينية التي كانت على صلة بحركة حماس، كما شجعت السلطة من أجل اضعاف حركة حماس لدى أنصار الحركة على تأسيس بعض الأحزاب الإسلامية، فتم تأسيس حزبين إسلاميين في غزة هما: حزب المسار الإسلامي وحزب الاتحاد الوطني الإسلامي، كذلك حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وكلها عُدت أحزابًا إسلامية معتدلة تدعو إلى التعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد، وكانت هذه الممارسات من قبل السلطة الأشرس تجاه حركة حماس مما عمق الفجوة بينهما [٤٤].

بعد هذه العمليات النوعية التي نفذتها حماس، سعت الإدارة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي في مصر –شرم الشيخ سُمّي بمؤتمر(صانعي السلام) في ١٣ أذار عام ١٩٩٦م حضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وثلاثين دولة ممثلة في رؤسائها او رؤساء وزرائها او وزراء خارجيتها وكانت الغاية من عقده تشكيل مؤسسة إقليمية لمواجهة الإرهاب، ومن أجل التنسيق ما بين الدول

العربية المعنية وبين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، فضلاً عن ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية لمواجهة التحديات الأمنية المتمثلة بالحد من نشاط الجماعات الإسلامية لا سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتقديم كافة التسهيلات والمعلومات عن عناصرهما والتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency) من أجل ذلك(٤٥).

ثالثا: السياسة الامريكية تجاه حركة حماس من انتفاضة الاقصى حتى فك الارتباط في غزة ما بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥م.

ازدادت الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بعد أن خضعت لإدارة السلطة الفلسطينية، اذ ان التسويف والمماطلة من قبل (اسرائيل) في عدم السماح لتدفق المساعدات التي منحت للفلسطينيين، فضلا عن تراجع الأداء الفلسطيني بعد قيام السلطة التي واجهت مشكلات عديدة ومتنوعة ، فقد ورثت السلطة مشكلات من الفترة التي سبقت قيامها ، ومن هذه المشكلات التراجع الكبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي (٤٦) .

فضلا عن استمرار ممارسات التضييق التي تتبعها (اسرائيل) في النواحي المعيشية والاقتصادية للمجتمع ، فتحديد نسبة العمال العرب العاملين في مرافقها ، فضلا عن قيامها بالطرد الجماعي والتفتيش المهين وغيرها من الأساليب الاستفزازية للعمال، كما تعد سياسة بناء المستوطنات من أخطر السياسات التي كانت تمارسها حكومة الاحتلال (الاسرائيلي) ، والتي كانت تهدف عن طريق بنائها إلى زيادة تمسكها واحتلالها للأراضي التي تتم مصادرتها من الفلسطينيين ، إذ لم يحد اتفاق أوسلو من وقف عملية الاستيطان بل أن حكومة الاحتلال كانت تحاول دائماً ايجاد ثغرات في الاتفاقات التي كانت توقع مع الفلسطينيين بغية الاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني ، التي كانت تنذر بتفجر الوضع على الأرض (٤٧).

دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الطرفين إلى عقد مفاوضات في منتجع كامب ديفيد للمدة من ١٢ – ٢٥ تموز ٢٠٠٠ م وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات١٩٦٩-٢٠٠٤م ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) ايهود باراك ، وحاولت الإدارة الأمريكية التوصل لتحقيق الاتفاق قبل الموعد الذي حدده الفلسطينيون لإعلان دولتهم في ١٣ أيلول ٢٠٠٠ م ، إذ شكل موضوع القدس العقبة الوحيدة التي واجهت المفاوضات وهو ما أدى إلى فشلها وانهيارها ، فقد أصرَّ (الاسرائيليون) على بقاء القدس موحدة وعاصمة لدولتهم في حين طالب الفلسطينيون بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية ، وبتصلب الموقفين انهارت المفاوضات (٤٨).

وفي يوم الخميس الموافق ٢٨ ايلول عام ٢٠٠٠ قام أرييل شارون (Ariel Sharon) وزير الدفاع (الاسرائيلي) بالدخول الى الحرم القدسي ليؤكد السيادة (الاسرائيلية) وتوجيه رسالة الى السلطة الفلسطينية ان الحكومة والمعارضة في (اسرائيل) اتفقوا على التمسك بالسيادة على القدس مهما كلف ذلك من ثمن ، مما عده الفلسطينيون استفزازاً فتصدى له المصلين الفلسطينيين، وحصلت المواجهة بين الجانبين جرح فيها ٢٥ جندياً (اسرائيلياً) وأصيب ١٢ من المصلين الفلسطينيين [٤٩] ، كل هذه الأسباب مجتمعة ومتفرقة أدت إلى استمرار رفض هذه السياسات المجحفة وبرزت على شكل الانتفاضة بعد تبني العديد من الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام التحول إلى نهج أسلوب المقاومة وتحريك الشارع الفلسطيني من جديد ، وانطلاق انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٠م، [٥٠] .

لم تنفذ حركة حماس منذ بداية عام ١٩٩٨م وحتى أواخر عام ٢٠٠٠م أي عمليات هجومية خلال هذه المدة ، وربما يرجع ذلك إلى الاتفاقيات السرية بين حماس والسلطة الفلسطينية ، من أجل إعطاء العملية السلمية فرصة للنجاح، ومع بداية انتفاضة الاقصى في أيلول عام ٢٠٠٠م والتي تميزت بشن عمليات لمواجهة (إسرائيل) داخل الأراضي المحتلة، وتكبيدهم خسائر بشرية ومادية، إذ استطاعت كتائب عز الدين القسام تنفيذ سبعة عمليات تفجير داخل (إسرائيل) خلال عام ٢٠٠١م وانتقال ثقل العمل إلى الضفة الغربية، وشهدت هذه المدة تنسيقًا كبيراً في العمل بين حماس وبقية الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال لا سيما حركة فتح تماشيا مع رغبة الشعب الفلسطيني وجماهير انتفاضة الاقصى وقد تم تنفيذ بعض العمليات المشتركة بين الطرفين كما أعلنت وسائل الإعلام الخاصة بالحركتين[٥١] .

وعلى أثر أحداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١م حثت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (George W. Bush) ٢٠٠١- ٢٠٠٩ المملكة العربية السعودية بالتوقف عن تقديم الدعم المالي واللوجستي للحركات المسلحة ومنها حركة حماس وحركة طالبان اللتين تعرضتا لقطع التمويل على أثر ذلك [٥٢].

قامت الإدارة الأمريكية بحملة واسعة ضد حركة حماس لا سيما المؤسسات ذات الأنشطة الخيرية التي تدعم الحركة ومؤسساتها التعليمية، فضلاً عن إغلاق مراكز تحفيظ (القرآن الكريم)، فكان الاستهداف الأمريكي و(الإسرائيلي) للجمعيات الإسلامية والمنظمات الاجتماعية ليس بسياسة جديدة فقد تم بالفعل الضغط الأمريكي على عرفات من أجل أغلاق أكثر من ٢٠ مؤسسة تابعة لحماس ، وكانت سلسلة إضافية من الهجمات على المنظمات التي يعتقد أنها تقدم

مساعدات لحماس من الخارج مثل مؤسسة الأرض المقدسة في الولايات المتحدة قد أغلقت في العام نفسه [٥٣].

وفي الاول من شهر تشرين الثاني ٢٠٠١م أعلن الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش عن فكرة قيام الدولة الفلسطينية شريطة احترام حق (إسرائيل) في الوجود كما عادت إدارته مجددًا لدعم (إسرائيل) بقوة، وتجلى ذلك في أول خطاب للرئيس بوش بعد انتهاء الإدارة الأمريكية من حرب أفغانستان في كانون ثاني عام ٢٠٠١ م، الذي تجاهل خلاله رؤيته للسلام في الشرق الأوسط مصنفًا حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح ضمن المنظمات الإرهابية المحظورة في إشارة واضحة إلى التعامل مع المقاومة الفلسطينية على أنها إرهاب وكل من يدعمها إرهابي، وأدارت الإدارة الأمريكية ظهرها للحقوق الفلسطينية معلنة الهجوم الإعلامي على الانتفاضة الفلسطينية وتنظيمات المقاومة، في الوقت نفسه تبنت خطاب رئيس الوزراء (الاسرائيلي) اريل شارون في محاولة من الإدارة الأمريكية لابتزاز القيادة الفلسطينية بعدة مطالب أمريكية –(إسرائيلية) تجسدت في التقيد بالأمن (الإسرائيلي) مائة بالمائة، ضبط تنظيم فتح والقبض على مرتكبي ومخططي العمليات المسلحة ضد (إسرائيل)، والطلب من السلطة العمل الفوري على تفكيك تنظيمات المقاومة التي صنفت ضمن محور الإرهاب، مما أكد الشكوك في صدق نوايا الإدارة الأمريكية إزاء إقامة الدولة الفلسطينية، ومدى تفردها بإدارة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و(الإسرائيلي) لصالح (إسرائيل)، وعدم التفاتها للإرهاب (الإسرائيلي) وما تمارسه (إسرائيل) من جرائم بشعة بحق الفلسطينيين، واستمرت الإدارة الأمريكية في محاولاتها وقف الانتفاضة الثانية حفاظًا على أمن (إسرائيل)، وحمل القرار (١٣٩٧) الذي تقدمت به الإدارة الأمريكية لمجلس الأمن في ١٣ اذار عام ٢٠٠٢ م ونص على قيام دولة فلسطين جنبًا إلى جنب مع إسرائيل وفي ظاهره محاولة لحل الصراع الفلسطيني – (الإسرائيلي)، بينما حمل في باطنه وقفًا لانتفاضة الأقصى لضمان سلامة (إسرائيل) حكومة وشعبًا، وبضمان تهدئة الأوضاع على أمل الخوض في مفاوضات لا نهاية لها[٥٤] .

وفي ٢٤ حزيران عام ٢٠٠٢القى الرئيس الامريكي جورج بوش خطابا طرح فيه خطوط عريضة لعملية سياسية تؤدي الى وضع نهاية للصراع العربي – (الاسرائيلي) تهدف الى تسوية شاملة على اساس دولتين دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة تعيش جنبا الى جنب بسلام وامن مع (اسرائيل) بحلول العام ٢٠٠٥م[٥٥].

فقدت حماس بعد ذلك ثلاثة من أعضائها المؤسسين – إسماعيل أبو شنب ١١ اب ٢٠٠٣، الشيخ أحمد ياسين ٢٢ اذار ٢٠٠٤ وعبد العزيز الرنتيسي ١٧ نيسان ٢٠٠٤ – فضلا عن

أكثر من ٣٠٠ من كوادر حماس في غزة و زادت الاغتيالات من التأييد الشعبي لحركة حماس التي تعافت بسرعة خسارة مؤسسيها ، على الرغم من توخي الحذر عند تسمية قادتها الجدد علانية في محاولة لحماية حياتهم [٥٦].

تبنت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش في أبريل عام ٢٠٠٤م، خطة إربيل شارون التي تتعلق بقطاع غزة، الذي أعلن فيها عن فك ارتباط (إسرائيلي) أحادي الجانب عن غزة وستقود الولايات المتحدة الجهود لتنفيذه، وستعمل مع الأردن ومصر، والمجتمع الدولي، لبناء قدرة المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية، ومنع المناطق التي انسحبت منها (إسرائيل) من أن تشكل خطرًا ويجب معالجتها بأي وسيلة أخرى " كذلك طالبت الادارة الامريكية (إسرائيل) بتنفيذ أمر مماثل أيضًا بفك الارتباط مع الضفة الغربية، للحفاظ على تصور التعامل مع غزة والضفة الغربية كوحدة إقليمية وسياسية واحدة في ذلك الوقت، وحذر السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل ومساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى مارتن إنديك (Martin Indyk) من أن الرئيس بوش قد التزم بتنفيذ الاتفاق من أجل ضمان أن لا تتحول دولة غزة المصغرة التي أنشأها الانسحاب (الإسرائيلي) إلى دولة إرهابية فاشلة علاوة على ذلك، حذر من إنّ الأمم المتحدة ستكون مسؤولة عن الظهور المحتمل لحركة حماس في السيطرة على غزة وكذلك التوغل (الإسرائيلي) لوقف الهجمات الإرهابية المنبثقة من القطاع بينما كان إنديك محقًا في توقعاته بشان التطورات المستقبلية في غزة[٥٧] .

هناك آليات يمكن لإسرائيل والدول الغربية استخدامها لاختبار ما إذا كانت سلوك حماس يتوافق مع المسار السياسي الذي ترغبانه ، فستكون الخطوة الأولية الأساسية أن تأتي الولايات المتحدة وإسرائيل إلى استنتاج صريح، وإن لم يكن علنيًا بالضرورة، بأنّه لا يمكنهم تدمير حماس في المستقبل المنظور ربّما الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة كديما ضمناً وصلت إلى هذا الاستنتاج عندما أنهت هجومها على غزة دون تدميرها وحماس الحكومة (الإسرائيلية) التي تلتها بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (Benyamin netanyaho) **١٩٩٦-١٩٩٩م** لم تفعل ذلك بعد أعلن عن سياسة ملموسة ، على الرغم من إنّ رئيس الوزراء وقادة آخرين في الحكومة في السابق إلى القضاء على حماس إذا كانت حماس جزءًا من المعادلة، فيجب أن يكون وقف إطلاق النار مشروطًا بالسماح بتدفق البضائع غير العسكرية إلى غزة في ظل ظروف مماثلة للتفتيش تأسس النظام في تشرين الثاني ٢٠٠٥م لكن الاختبار الحقيقي لحماس لن يأتي إلا عندما لم تعد الولايات المتحدة وإسرائيل تعارضان تشكيلاً حكومة وحدة بينهما فتح وحماس توقعنا أن تسمح حماس لفتح بالتفاوض مع فريق للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل بشان دولة فلسطينية

في الضفة الغربية، وقطاع غزة والقدس الشرقية وعدم معارضتهما بشرط التصديق عن طريق الاستفتاء إذا كانت إسرائيل ستوافق على مثل هذه التسوية فهو بالطبع، سؤال آخر[٥٨] .

وافقت حركة حماس في شهر اذار عام ٢٠٠٥م على وقف إطلاق النار من جانب واحد مع إسرائيل وتم التوصل إلى وقف إطلاق النار بوساطة مصرية في القاهرة، إذ اجتمعت حماس واثنتي عشرة جماعة فلسطينية أخرى لم تتم دعوة إسرائيل إلى المحادثات ، إذ دعا اتفاق القاهرة، كما أصبح يعرف، إلى فترة تهدئة وعلى الرغم من هذه التهدئة واصلت حماس قصف أهداف إسرائيلية، بما في ذلك إطلاق عشرات صواريخ القسام من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية وعدد من الهجمات في الضفة الغربية وأوضح قادة حماس أن هذا مجرد تحرك تكتيكي، وأنهم ما زالوا ملتزمين بهدفهم المتمثل في تدمير (إسرائيل) [٥٩] .

العمليات العسكرية (الاسرائيلية) في قطاع غزة لم تحيد حماس قط عن الأفكار الواردة في ميثاقها فهي ترفض بشدة الحق الصهيوني في تقرير المصير وتدعو إلى إقامة دولة فلسطينية إسلامية دولة على كامل أرض فلسطين ، وبعد فك الارتباط (الإسرائيلي) من قطاع غزة في شهر آب عام ٢٠٠٥م ظهر واقع جديد، أدى إلى تسريع إقامة حركة حماس منطقة سيطرة متميزة في قطاع غزة فكانت حماس ذكية بما يكفي لاستخدام نموها كقوة لتعزيز مكانتها في الساحة السياسية الفلسطينية [٦٠].

صرح القيادي في حماس محمود الزهار بعد فك الارتباط (الإسرائيلي) عن غزة في آب ٢٠٠٥م ((لن يكفينا تحرير قطاع غزة ولا تحرير الضفة الغربية ولا حتى القدس، ستواصل حماس الكفاح المسلح حتى تحرير كل أراضينا ، نحن لا نعترف بدولة (إسرائيل) أو حقها في التمسك بشبر واحد من فلسطين؛ لأنّ فلسطين أرض إسلامية ملك لجميع المسلمين ، وبعد انهيار وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٥م عندما واصلت حركة الجهاد الإسلامي وجماعات إسلامية أخرى ليست طرفًا في وقف إطلاق النار هجماتها الصاروخية على (إسرائيل)، وردت (إسرائيل) عسكريًا لمحاولة وقف الهجمات[٦١] .

كما رفضت حركة حماس التسوية المرحلية ما بعد فك الارتباط عن قطاع غزة والتي تبدأ منذ شهر آب عام ٢٠٠٥م، والتي تميزت بتكثيف إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون أكثر مما كانت عليه في النقب الغربي والمستوطنات (الإسرائيلية)، وفي الوقت نفسه استخدمت حماس اساليب نوعية بهدف ايقاع خسائر اكبر كالهجمات الفدائية وعمليات الخطف لا سيما عملية الجندي (الإسرائيلي) جلعات شاليط (Gilad Shalit) [٦٢] والعمليات بالأسلحة الخفيفة والمضادة للدبابات وزرع العبوات الناسفة[٦٣] ، ومنذ عام ٢٠٠٥م وعلى الرغم من اتفاقيات وقف إطلاق

النار المتعددة مع (إسرائيل)، أطلقت حماس آلاف الصواريخ بشكل عشوائي على بلدات ومدن جنوب ووسط (إسرائيل)، وعلى الأخص سديروت إذ، بحسب صحيفة هآرتس، ان ٧٥٪ إلى ٩٤٪ من أطفال وشباب مستوطنة سديروت الذين تتراوح أعمارهم ما بين اربع سنوات وثمان عشرة تظهر عليهم أعراض إجهاد ما بعد الصدمة بعد أن وصلت صواريخ حركة حماس الى المراكز السكانية (الإسرائيلية) الرئيسية في جنوب ووسط (إسرائيل) [٦٤].

كانت هناك مؤشرات على أن فتح تحت قيادة محمود عباس تكافح للسيطرة على فصائلها المسلحة وتعاني من انشقاقات داخلية ففي شهر كانون الأول عام ٢٠٠٥ م، أصبح الانقسام داخل فتح واضحاً عندما كان زعيم فتح المسجون مروان البرغوثي قد أعلن قائمته الانتخابية، وهي خطوة شكلت تحديًا خطيرًا لما يسمى بـ"الحرس القديم" في فتح على الرغم من أن عباس نجح في مصالحة فصائل الحزب وتقديم قائمة مشتركة في الانتخابات، وطالب عباس وآخرون داخل الحركة باستمرار لتأجيل الانتخابات على أمل أن يساعد الوقت على استعادة الحركة شعبيتها في هذه الأثناء، ازدادت قوة حماس وانضباطها يومًا بعد يوم [٦٥].

المبحث الثاني: السياسة الامريكية تجاه الانتخابات الفلسطينية وفوز حماس ٢٠٠١-٢٠٠٦م

أولاً: الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ والموقف الامريكي من مشاركة حماس فيها:

في محاولة من إدارة الرئيس الامريكي بوش جلب الديمقراطية إلى العالم العربي، حثت الولايات المتحدة الفلسطينيين على إجراء انتخابات حرة بعد فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية في شباط عام ٢٠٠٥م، إذ دفعته الادارة الامريكية لإجراء انتخابات تشريعية فلسطينية ، بعد ان كانت هناك أهمية نسبية للمجلس التشريعي في السياسات الأمريكية السابقة، وكذلك ضغطت الولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية في نقل السلطة من يد الرئيس إلى رئاسة الوزراء، ورغم أن (إسرائيل) كانت قلقة من مشاركة حماس في الانتخابات، اعتقدت إدارة بوش أن فتح ستفوز في الانتخابات التي حدد موعد اول لها في شهر اب عام ٢٠٠٥م، وصادفت اجرائها وقت انسحاب (إسرائيل) من غزة، مما ادى إلى تأجيلها لاحقًا إلى ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٦م[٦٦].

بناءً على ذلك تبنت الإدارة الأمريكية الرؤية (الإسرائيلية) بشأن مشاركة حركة حماس بالانتخابات، ونجح اللوبي (اليهودي) في الضغط على الكونغرس الأمريكي لاستصدار قرار يعرب فيه عن معارضته لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ويتضمن ذلك التهديد بوقف تدفق المنح المالية إلى السلطة الفلسطينية إذا ما شاركت حماس في الانتخابات ، الى أن تمكن محمود عباس الذي زار واشنطن في ٢٧ أيار عام ٢٠٠٥م من إقناع الإدارة

الأمريكية بجدوى مشاركة حماس في الانتخابات التي ستعزز ملف التسوية على وفق خارطة الطريق، وإنّ هناك إيجابيات من دخول حماس في العملية السياسية ستؤدي تدريجياً إلى تخليها عن السلاح والعنف، وإنّ عملها في المجلس التشريعي سيكون وفق ضوابط وهي مقاعد الأقلية لها، وبناءً على هذا التوضيح تغير الموقف الأمريكي من مشاركة حماس في الانتخابات[٦٧].

كان هدف الإدارة الامريكية فيما يتعلق بحماس هو ضمان عدم تهديدها لأمن (إسرائيل)، وسيؤدي ذلك إلى حل سلمي ودائم للصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني، إذ مثلت أنشطة حماس تحديات للولايات المتحدة وواضعي السياسات وأعضاء الكونغرس الأمريكي، بما في ذلك التصدي لتهديدات حماس العسكرية (لإسرائيل)، لكن الادارة الامريكية قد تقبل مشاركة ممثلين عن حماس في حكومة السلطة الفلسطينية أو مفاوضات السلام (الإسرائيلية) الفلسطينية بشرط فك ارتباط حماس بإيران وسوريا، وتشجيع جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية في غزة بدون تقويض حماس لجهود الولايات المتحدة والمناقشات السياسية بشان هذه القضايا، والتي تشمل استراتيجيات المساعدات الخارجية والمالية وتناقش كذلك العقوبات والمقاربات السياسية الثنائية والإقليمية والدولية[٦٨].

مارست الولايات المتحدة الأمريكية الحصار على السلطة الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية ففي ١٦ كانون أول عام ٢٠٠٥م وأقر مجلس النواب الامريكي بغالبية ٣٩٧ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً قراراً يهدد بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال فوز حماس، ومطالباً الرئيس الفلسطيني محمود عباس إعلان عزمه على تفكيك "المنظمات الإرهابية" بحجة أنّ مشاركة حماس في حكومة فلسطينية سيؤدي إلى تقييد قدرة الولايات المتحدة على إقامة علاقة بنّاءة مع السلطة الفلسطينية، أو أن تزودها بمساعدة إضافية لقد شكلت هذه التهديدات ضغوطاً على السلطة بوقف الدعم عنها، فالسلطة الفلسطينية اعتمدت بشكل كبير على المساعدات الاقتصادية لتوفير رواتب موظفيها ولتغطية العجز في موازنتها [٦٩].

ازداد الضغط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من قبل الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوربية لإجراء الانتخابات في موعدها مع منع حركة حماس من المشاركة فيها إذا لم تلتزم بالشروط السابقة ، إذ حاول الرئيس الفلسطيني اظهار عدم خضوعه للضغوط الأجنبية والإشارة إلى أن العملية الانتخابية هي نتيجة قرار فلسطيني بحت، ولا يستطيع منع أي فصيل فلسطيني من المشاركة فيها أو المشاركة في صياغة القرار السياسي الفلسطيني، لكن الضغوط التي مورست على محمود عباس دفعته إلى إقناع الإدارة الأمريكية بأنّ استطلاعات للرأي أجرتها مؤسسات فلسطينية أكدت أنّ حماس لن تحصل على أكثر من ٣٠ – ٤٠ % من الأصوات، وأنّ

مشاركة حماس في الانتخابات ودخولها المجلس التشريعي يعني موافقتها على مبادئ أوسلو وإن كان بصورة غير مباشرة، وهي التي كانت تعارضها سابقاً، وسيتم ضمها للنظام السياسي الفلسطيني على أساس ذلك، كما سيتم تطويعها وفقًا لمتطلبات العملية السياسية التي لن تستطع حماس تغيير قواعدها، كونها ستحصل على نسبة قليلة من المقاعد في الانتخابات وستصبح معارضتها معارضة شكلية في المجلس وسيؤدي ذلك مستقبلاً إلى تخليها عن سلاحها وتحويلها إلى معارضة سلميـــة تحت قبـــة المجلس التشريعي الفلسطيني، فضلاً عن ذلك فإنّ حركة حماس وفي إطار استعدادها للانتخابات كانت قد أعلنت على لسان أحد قادتها وهو محمد غزال أنّ الحركة قد تعدل ميثاقها الذي يدعو إلى تدمير (إسرائيل)، وقد تجري مفاوضات معها مستقبلاً، ووصف غزال ميثاق الحركة قائلاً: ((أن هذ الميثاق ليس قرآناً))، لكن حماس سرعان ما تراجعت عن تلك التصريحات، التي أشارت إلى أنه تم تحريفها [٧٠].

غيرت الإدارة الأمريكية موقفها وبدأت تدفع باتجاه إجراء الانتخابات لسببين، الأول عملية تجديد في نظامها السياسي ظهر وكأنه بلغ نهايته القصوى، وأصبح عاجزاً أو ضعيفاً من أن يضبط الأمور باتجاه التسوية السياسية المنشودة، وثانياً: الرؤية الأمريكية بضرورة استيعاب التيارات الإسلامية المعتدلة عن طريق إفساح المجال لها للاشتراك في السلطة وتحمل أعباء الحكم، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى حركة حماس بوصفها إحدى حركات الإسلام السياسي المعتدلة التي بإمكانها أن تشكل مع حركة فتح ثنائية قطبية في السلطة والحكم. [٧١]

أعطيت حركة حماس ضمانات من الرئاسة الفلسطينية وضمانات أوربية أمريكية للمشاركة بالانتخابات ، إذ أرسل إليها مبعوثين عدة من دول عربية وغربية دعوا حماس لأن تكون جزءاً من النسيج السياسي الفلسطيني، فعلى سبيل المثال كان أحد المبعوثين هو الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) ١٩٧٧-١٩٨١، عندما قدم الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٥م حاملاً رسائل سياسية بضرورة المشاركة السياسية لحركة حماس ولم تكن لدى المبعوثين أية مطالب أو شروط للمشاركة؛ لأنّهم اعتقدوا أنّ الحركة ستكون ذات أقلية داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، لكنّ الأمر انقلب بعد حصول حماس على نسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات المحلية، وبدأت حينها تصريحات المسؤولين الأمريكيين والأوربيين بالضد من مشاركة حركة حماس بالانتخابات التشريعية [٧٢].

بعد ذلك أعلنت حماس أنها ستشارك في الانتخابات النيابية المقبلة التي كان من المقرر عقدها في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦ م، وهو الاعلان الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٦م إذ لم تشارك حماس في الانتخابات حينها [٧٣].

جرت الانتخابات الفلسطينية بموعدها في٢٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٦م إذ صوت الفلسطينيون في الانتخابات لصالح حركة حماس فقد حصلت على ٧٤ مقعدًا من أصل ١٣٢ برلمانيًا أما حركة فتح المهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية، حصلت على ٤٥ مقعدًا، وذهب ١٣ مقعدًا إلى الأحزاب الصغيرة الأخرى منذ ذلك الحين، قامت الولايات المتحدة الامريكية بتحذير حماس من أنه ما لم تنكر الأخيرة الإرهاب وتعترف (بإسرائيل) وتقبل جميع الاتفاقات (الإسرائيلية) الفلسطينية السابقة فالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع السلطة الفلسطينية قد تكون محصورة أو منتهية تمامًا.[٧٤].

شاركت في الانتخابات جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي تحت إشراف ٩٠٠ مراقباً أجنبياً على رأسهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وتحت حماية ١٣ ألف شرطي لأكثر من ألف مركز انتخابي، وقد أشاد المراقب الأوربي فرنسيس ورنس (warans Français) أنّ الانتخابات جرت بصورة جدية ودون مشاكل تذكر، كذلك أكد المتحدث باسم الداخلية الفلسطينية أنّه لم تسجل خروقات تذكر مع وجود إجماع للمراقبين أن إجراء الانتخابات في ظل هذا الهدوء إنجاز يحسب للشعب الفلسطيني رغم فوضى انتشار السلاح وكثرة الفصائل المسلحة فهي بالتالي تجربة ديمقراطية فريدة في العالم العربي[٧٥] ، وكان حماس في انتخابات المجلس التشريعي أنهى هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية وأصبح هناك الآن نظام حزبين ناشئين في فلسطين[٧٦].

ساعد الموقف الأمريكي الرافض للتعامل مع الحركة إلى ردة فعل لدى الناخب الفلسطيني الذي اختار ما رفضته الولايات المتحدة ، فضلا عن رفض الناخب الفلسطيني للذين يرتبطون بأجندات مع هذه الأطراف خصوصاً ما كشف عنه من أنَّ هناك تمويل أجنبي لعدد من المرشحين لا سيما المنتمين لحركة فتح [٧٧].

ثانيا: الموقف الامريكي من فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية:

شكل فوز حماس للإدارة الأمريكية إرباكا ولاسيما الرئيس جورج دبليو بوش إذ ظهر مرتبكاً حائراً مضطربا عند إجابته خلال مؤتمر صحفي عقب فوز حماس مباشرة في ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٦ ، وبصعوبة بالغة حاول تجاهل نهج المقاومة الإسلامية الذي أعلنته حماس في معركتها الانتخابية والذي ساهم في نجاحها [٧٨].

جاء موقف الولايات المتحدة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية بدعوتها إلى نزع سلاحها والاعتراف (بإسرائيل) ، وهو موقف عبر عنه الرئيس بوش في خطابه قائلا الشعب الفلسطيني ادلى بصوته في الانتخابات والان يتعين على زعماء حماس ان يلقوا السلاح ويعترفوا (بإسرائيل) ويرفضوا الإرهاب ويعملوا من اجل السلام، إلا أن حركة حماس رفضت جميع هذه الشروط [٧٩].

بدأت الادارة الامريكية تتعامل بالتهديدات وترجمتها واقعيًا؛ فالتصريحات التي أدلت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس(Condoleezza **Rice**) والتي أشارت إلى أن الإدارة الأمريكية ستواصل تقديم مساعداتها إلى السلطة الفلسطينية التي يرأسها "محمود عباس"؛ وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لتمويل منظمة تدعو إلى تدمير (إسرائيل)، وتدعو إلى العنف وترفض تغير التزاماتها في إطار اتفاق السلام كما أوضحت إدارة الولايات المتحدة موقفها من وصول حركة حماس إلى سدة الحكم، باعتباره أول اختراق إسلامي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين للحكم في العالم العربي، ونجاح الحركة في حكمها يعني أن هذه التجربة ستنتقل إلى البلدان العربية الأخرى[٨٠] .

حاولت حماس دون جدوى إقناع أعضاء فتح بقبول بعض المناصب الوزارية في حكومة الوحدة، وفي النهاية اقترحت قائمتها الخاصة، والتي وافق عليها الرئيس عباس تم تشكيل حكومة فلسطينية بقيادة حماس ومع ذلك، أدى فوز حماس إلى فرض عقوبات على السلطة الفلسطينية من قبل (إسرائيل) والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين سيطروا بشكل مشترك على الغالبية العظمى من مصادر دخلها المتكون من عائدات المقاصة ومساعدات التنمية الدولية[٨١].

إن الفوز في الانتخابات يعني أنّ على حماس أن تعين رئيسا الوزراء، المسؤول عن الشؤون المالية والأمنية في الأراضي الفلسطينية في أعقاب الانتخابات، الإدارة الامريكية مع أعضاء اللجنة الرباعية [٨٢] ومعها (إسرائيل) رفضا إضفاء الشرعية على فوز حماس واشترطا استمرار المساعدة للسلطة الفلسطينية بعد تخلي حماس عن العنف والاعتراف (بإسرائيل) وقبول الفلسطينيين (الإسرائيليين) السابقين الاتفاقات المؤقتة رفضت حماس قبول هذه الشروط في مارس ٢٠٠٦م، شكلت حركة حماس حكومة جديدة من دون انضمام اعضاء حركة فتح بعد أن رفضت الانضمام إلى تحالف تقوده حماس أو حتى تسليم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى حماس في وقت لاحق، كما أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن ايقاف المساعدات لحكومة السلطة الفلسطينية المشكلة حديثًا بقيادة حماس بينما هذه السياسة الجديدة لم تكن قابلة للتطبيق على المساعدات المنقولة من خلال والمنظمات الدولية غير الحكومية ،وقطع الأموال

عن السلطة الفلسطينية خلق أزمة مالية حادة ومما زاد الوضع تعقيدًا امتناع (إسرائيل) عن دفع حوالي ٥٠ مليون دولاراً من عائدات الضرائب والجمارك الشهرية التي تجمعها السلطة الفلسطينية كما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات أوسلو، وفقدان السلطة الفلسطينية الوصول إلى البنوك التي كانت تخشى قوانين مكافحة الإرهاب ، وهكذا بقيت حكومة حماس غير قادر على دفع الرواتب، مما خلق ضغوطًا محلية كبيرة بينما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يأملون في أن تضعف العقوبات حماس وإخراجها من السلطة، خلقت عمليًا مساحة للنفوذ الإيراني [٨٣] الذي بدأ بتقديم مساعدات مالية لحركة حماس كانت بحاجة لها بعد أن تدهورت مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية وتفاقم الاحتكاك القائم بين حركتي فتح وحماس [٨٤] .

كانت الإدارة الأمريكية قد أصدرت بعض التحذيرات قبل الانتخابات منها ، بأنّهم لن يتعاملوا مع السلطة الفلسطينية بقيادة حماس في حالة فوزها في الانتخابات ، واستنادًا إلى استطلاعات الرأي ، فقد توصلوا إلى أنه من غير المرجح أن تفوز حركة حماس بأغلبية مطلقة، لكن ما لم يكن متوقعًا أصبح حقيقة، إذ تفاجأت الولايات المتحدة وأوروبا و(إسرائيل) على سؤال صعب هو كيف سترفض التعامل مع حركة منتخبة ديمقراطيًا ونالت الأغلبية البرلمانية في انتخابات كانت حرة ونزيهة بشكل واضح كان هذا المأزق قد شكل إزعاجًا للإدارة الأمريكية لأنّها قدمت نفسها في سياق مبادرة إدارة الرئيس بوش التي تهدف إلى نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط[٨٥] .

صرح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد أن صدرت نتيجة الانتخابات أنّ النتائج أعطت جرس إنذار إلى الإدارة الأمريكية، وإنّ الكثيرين في الكونغرس يؤيدون عزل حماس اقتصاديًا ما لم تعترف (بإسرائيل) وتنبذ العنف، بينما الآخرون يؤيدون التقارب مع حماس خشية من أن تملأ المملكة العربية السعودية، أو ربما إيران، الفراغ وتقدم الدعم والتمويل للحركة بوصفها إسلامية وبالضد من حركة فتح العلمانية بينما يرى خبراء آخرون أنه إذا تعمقت الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، فقد تكون حماس قادرة على استغلال الانخفاض في المساعدات الأمريكية لصرف أي انتقاد محتمل للحكومة الجديدة التي تكون غير قادرة على تحسين حياة الفلسطينيين، وإلقاء اللوم على السياسة الأمريكية الأخيرة[٨٦].

كما عبر عن الموقف الأمريكي من فوز حماس الكثير من المسؤولين الأمريكيين بعضهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية شون مكورماك (Shuan McCormack) بأنّ حكومته بصدد مراجعة شاملة لبرامجها الخاصة بالمساعدات التي تقدمها للفلسطينين في حال شكلت حماس السلطة، وقال أنّ الولايات المتحدة لا يمكن أن تقدم أموالاً إلى منظمة تعتبرها إرهابية ، مؤكداً أن الأموال التي تقدمها بلاده إلى أطراف تتماشى مع القوانين والسياسات الأمريكية، إذ

وصل حجم المساعدات الأمريكية المخصصة للفلسطينيين عام ٢٠٠٥م ما يقارب (٣٨٠) مليون دولاراً في حين رصد مبلغ قدره (٢٤٤) مليون دولار للعام ٢٠٠٦م .[٨٧].

سارعت الإدارة الأمريكية إلى القيام بعدد من الاجراءات، للحد من أثار فوز حركة حماس في الانتخابات، ومواجهة الحركة على أكثر من صعيد مستخدمة في ذلك وسائل عديدة لعزل الحركة على المستوى الداخلي والخارجي، وإجهاض تشكيل حكومة وحدة وطنية، والسعي لإسقاط حكومة حماس التي شكلتها بمفردها مع الدعوة للمقاطعة السياسية الشاملة لها[٨٨] .

تراوحت ردود الفعل الأولية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على اتفاق حكومة الوحدة الوطنية التي دعت حماس إلى تشكيلها بين الرفض التام والدعم الحذر لها كما أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون من إنّ واشنطن لن تدعم أي حكومة تشكلها حماس ما لم تتبنى مبادئ اللجنة الرباعية ، بينما رحّب رئيس وفد البرلمان الأوروبي برونسيزا دي روزا (Proinsias de Rossa) ، باتفاق حكومة الوحدة الوطنية كما حث الاتحاد الأوروبي على احترام اختيار الناخبين الفلسطينيين، إلا أنّ شروط اللجنة الرباعية التي كانت اعتمدتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦م للقبول بحماس كشريك ما زالت مطروحة على الطاولة وأهمها دعمها لحكومة فلسطينية ملتزمة باللاعنف والاعتراف (بإسرائيل)، وقبولها بالاتفاقات الفلسطينية (الإسرائيلية) السابقة بما في ذلك تلك الناتجة عن التزامات خارطة الطريق، وتشجيع التقدم في هذا الاتجاه سيمكن حكومة الوحدة الفلسطينية من نيل فرصة الاستمرار بالحكم في حال نفذت هذه الشروط ولن يبقى ضروريًا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قطع الدعم المالي وقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الوحدة الوطنية الجديدة ، لان حجب المساعدة عن السلطة الفلسطينية أو وفرض عقوبات عليها ستقود حماس للتطرف بدلاً من الاعتدال ، ومع ذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية التي تشمل جميع الفصائل الفلسطينية تكون في وضع أفضل للتخفيف من تمادي (إسرائيل) فيما يتعلق بشروط السلام ، وبالفعل يأمل الفلسطينيون أن يكون التشكيل لحكومة تكنوقراط سينظر إليها على أنها خطوة إيجابية نحو إعادة الوحدة الوطنية التي اقترحت بشكل أساسي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كبديل عن الاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة [٨٩].

وبعد تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من قبل الرئيس محمود عباس، ومن ثم من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، عكفت الإدارة الأمريكية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها، لإفشال برنامج الحكومة التي تقودها حماس، وبالفعل بدأت بالحصار السياسي الذي دعت إليه الادارة الأمريكية، الذ عد من أهم وأكبر العقبات التي واجهت حماس؛ لأنه لقي تفاعلا دوليًا كبيرًا ولم تكتف الإدارة

الأمريكية بفرض الحصار على حكومة حماس فحسب، بل عملت على المستوى العربي الإقليمي والدولي، لتعزيز هذا الحصار، وإعطاءه شرعية دولية[٩٠] ، وفور الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية سارعت (إسرائيل) رفض التعامل معها ،كما دعت المجتمع الدولي إلى الإبقاء على الحصار الذي كان مفروضاً على حكومة حماس ، فيما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع وزراء حماس في حكومة الوحدة ولم تمانع الاتصال مع وزراء فتح والمستقلين بينما اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مرحباً بتشكيل الحكومة ،لكنه ربط تقديم المساعدات بتقويم برنامج الحكومة الجديدة وأفعالها ، أمّا الموقف البريطاني والفرنسي فقد تناغم إلى حد ما مع الموقف الأمريكي، أمّا بالنسبة للموقف العربي فقد كان مرحباً وداعماً من خلال تصريحاته ، فقد دعا وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط المجتمع الدولي إلى التعامل بإيجابية مع الحكومة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نجاحها في عملها، كما طالب الجامعة العربية برفع الحصار عن الحكومة الفلسطينية الجديدة وهذا يوضح الموقف الأمريكي المهيمن، والذي أقر واعترف بالانتخابات الديمقراطية ونتائجها ولكنه لن يعترف بحكومة لا تلبي الشروط [٩١]، التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية[٩٢] ، ومع أداء اليمين الدستورية لإسماعيل هنية وأعضاء حكومته بتاريخ ٣٩ آذار عام ٢٠٠٦م أعلنت الولايات المتحدة وبشكل رسمي مقاطعتها لكافة اشكال الاتصالات والتعاون مع السلطة الفلسطينية، وقد أعلنت الادارة الامريكية جهاراً أنها ستعمل على إفشال حكومة حماس وإحكام محاصرتها ماليًا واقتصاديًا وعسكريًا لإجبارها على التخلي عن ثوابتها والاعتراف بإسرائيل، وطلبت من الدول العربية عزل حماس فقطعت المساعدات عنها لإجبارها على التنازلات وقد أعادت أمريكا مبلغ مليون دولاراً من أصل مليونًا قدمتها للسلطة الفلسطينية قبل فوز حماس[٩٣].

تميزت الأيام المائة الأولى من تشكيل حكومة حماس الجديدة بحصار دولي، ومقاطعة كاملة للمساعدات، وتزايد الاحتكاك بين مكتب الرئيس محمود عباس (رئيس فتح) وحكومة حماس الجديدة، لقد ترك هذا حماس معزولة سياسياً واقتصاديًا، الأمر الذي فاقم من معاناة الشعب الفلسطيني الذي أصبح الكثير من سكانه يعيشون تحت خط الفقر. بحلول صيف عام ٢٠٠٦م ، كان الاقتصاد الفلسطيني قد تحول إلى حالة من الفوضى والسلطة الفلسطينية كانت تعاني من ظروف مالية صعبة ، وأن إصلاح السلطة الفلسطينية كان هدف حماس الذي طمحت الى تحقيقه من خلال دخول العملية السياسية ، خلقت تلك الظروف ذريعة لحدوث نزاع مسلح بين الميليشيات المتحالفة مع فتح من جهة وحماس من جهة أخرى في سياق إضعاف السيطرة

السياسية لكليهما على مقاعد المجلس التشريعي، الأمر الذي أدى إلى أن تكون السيطرة على السلطة الفلسطينية لا تزال محل نزاع بين القوات الموالية لحماس وتلك الموالية للرئيس عباس(٩٤).

سعت الإدارة الأمريكية لحصار حركة حماس على المستوى العربي، من خلال ممارسة بعض الضغوط المختلفة، عن طريق تلويحها ببعض الأوراق التي تمتلكها، وتستطيع من خلالها ابتزاز الأنظمة العربية، فمسألة الإصلاحات السياسية، والمساعدات المشروطة، واستخدام البديل الإسلامي، جعل بعض الأنظمة العربية تنساق مع وجهة النظر الأمريكية تجاه حركة حماس وبناءً عليه، فالدعوات التي تلقتها حكومة حماس من بعض الدول العربية بعد الانتخابات مباشرَة، سرعان ما سحبت عندما أدركت تلك الحكومات مستوى الغضب الأمريكي في حال استقبالها لأي من ممثلي الحكومة، ومن هذه الدعوات التي وجهت لوزير خارجية الحكومة الفلسطينية من عدة دول عربية، ولكن قبل ساعات من الاجتماع المزمع، كان يتم إلغاء هذا الاجتماع، وهذا السلوك الذي ظهر من قبل عدة دول عربية بدرجات متفاوتة، هو محاولة لإرضاء الولايات المتحدة ،وبالتالي فإن عدم حصول حماس على قبول عربي واسع ومؤثر، باستثناء سوريا وقطر، يعود إلى الضغط الأمريكي (والإسرائيلي) على تلك الدول العربية لمقاطعتها، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فتم تشديد الحصار السياسي والدبلوماسي، على قادة حركة حماس ووزراء الحكومة الفلسطينية، وعدم السماح لهم بزيارة بعض العواصم العربية (٩٥).

أمّا على المستوى الإقليمي، فقد ضغطت الإدارة الأمريكية، لتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي في اللقاءات التي تعقدها حكومة حماس، لا سيما أثناء زيارة وفد حماس إلى تركيا، إذ اعتذرت الحكومة التركية، عن اللقاء بوفد حركة حماس، والتقى وزير الخارجية التركي عبد الله غل بوفد حماس بصفته الحزبية، وليس بصفته الحكومية(٩٦).

أمّا على المستوى الدولي، فقد اتحدت المواقف الأمريكية والأوروبية، بحجب المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية، بهدف ابتزاز الحركة سياسيًا؛ إن لم تمثل الحركة لمطالبهم المتمثلة في الاعتراف (بإسرائيل)، والتخلي عن خيار المقاومة والعنف، والالتزام بتنفيذ كل الالتزامات والاتفاقيات السابقة دون قيد أو شرط وبالتالي فإنّ موقف الولايات المتحدة وأوروبا، يشترط لرفع الحصار عن الحكومة سواء أكانت حكومة وحدة وطنية أم حكومة لحماس؛ أن تقبل بالشروط الأمريكية (الإسرائيلية)، وتوافق عليها الإدارة الأمريكية، عندئذٍ يمكن للمساعدات الدولية ولاسيما الأوروبية؛ أن تجد طريقها للفلسطينيين.(٩٧).

هذا على الصعيد السياسي، "أمّا على الصعيد الاقتصادي، إذ عمدت الإدارة الأمريكية إلى حجب الأموال عن السلطة الفلسطينية بسبب رفض حكومة حماس الاعتراف بإسرائيل والتخلي

عن العنف وقبول ما عقد سابقًا من التزامات، فضلاً عن قرار وزارة الخزانة الأمريكية الذي حظر التعامل مع السلطة الفلسطينية(٩٨).

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على قطع المساعدات المالية التي كانا يقدمانها إلى الحكومة الفلسطينية فالاتحاد الأوروبي اتخذ قراراً في ١٠ نيسان ٢٠٠٦م من خلال مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة يقضي فيه بوقف مساعداته التي يقدمها للحكومة الفلسطينية وهذه المساعدات تشكل الجزء الأكبر من موارد الحكومة لدفع رواتب الموظفين، وتسيير أعمالها اليومية، فضلاً عما يخصص للمشاريع وغيرها من النفقات الضرورية علماً إنّ الايراد الأوروبي يأتي بالمرتبة الأولى للأطراف التي تقدم دعماً مالياً للفلسطينيين، يليه الولايات المتحدة (٩٩).

كما مارست الإدارة الأمريكية حصارًا ماليًا على الحكومة الفلسطينية (حكومة حماس)، بهدف إسقاطها من خلال تشكيل حلف دولي مقاطع لهذه الحكومة، ويأتي ذلك ضمن الرؤية الأمريكية التي تدرك تمامًا؛ أنّ الحصار السياسي مهما يكن حجمه ومستواه سيظل عديم الفائدة، ما لم يتواز هذا الحصار السياسي مع حصار اقتصادي يعززه، ويؤدي إلى الهدف المطلوب منه من منطلق أن سياسة التجويع كفيلة بتحقيق نتائج سريعة على الواقع الفلسطيني، فإمّا أن تسقط حكومة حماس تحت الضغط الشعبي، الذي يتعرض لحملة تجويع واسعة وبدون أفق للانفراج، أو تطويع موقف الحكومة الفلسطينية لتمرير الاشتراطات الأمريكية (الإسرائيلية) عليها، وحملها على ضرورة الاستجابة للمطالب الأمريكية ، وقد أخذ الحصار الاقتصادي الأمريكي لحكومة حماس أشكالا متعددة منها: وقف الدعم المالي عن الحكومة، وأزمة تحويل الأموال (١٠٠).

كانت أغلب المعوقات الدولية ناشئة عن موقف الإدارة الأمريكية من حركة حماس فالولايات المتحدة تصنف حركة حماس بأنّها منظمة إرهابية، وبالتالي فهي لا تتعامل معها وفقا لهذا التصنيف ويجب عليها الاعتراف (بإسرائيل)، والتخلي عن العمل المسلح، والاعتراف بالاتفاقيات السابقة، وبكل شروط اللجنة الرباعية (١٠١).

يتبين من خلال المواقف الأمريكية أنّها مواقف منحازة إلى (إسرائيل) وضد حماس وقد عوقب الشعب الفلسطيني لأنّه أختار حماس في الانتخابات بديمقراطية نزيهة، ورغم تباين هذه المواقف فإن أكثرها انحيازًا كاملاً لإسرائيل هو الموقف الأمريكي ، إذ شكل فوز حماس بالانتخابات عام ٢٠٠٦م صدمة للإدارة الامريكية وللدول العربية رأى فيه بعضهم أنه أصعب من إعصار تسونامي وآخرون رأوه أنه أشد صدمة للغرب من سقوط الاتحاد السوفيتي(١٠٢).

لقد كان واضحاً أنّ الدول الأوربية لم تكن تريد أن تصل بالأمور إلى حد انهيار السلطة الفلسطينية، فعملت فرنسا وبعض الدول الأخرى على مبادرة لدفع رواتب الموظفين من خلال إنشاء صندوق ائتماني يديره البنك الدولي، كما أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة دعم الشعب الفلسطيني لكن دون مرور المساعدات عبر الحكومة الفلسطينية، ووافقت اللجنة الرباعية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الآلية في بيان صدر في ١٧حزيران ٢٠٠٦م وتنحصر المساعدات في القطاع الصحي والتعليمي وتأمين المرافق الأساسية مثل الوقود والهدف هو شل الحكومة الجديدة تمهيداً لانهيارها، وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً يحظر على الحكومة والمؤسسات الأمريكية تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة للحكومة الفلسطينية، ومنع تقديم الأموال للمنظمات والهيئات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية(١٠٣).

لم تكن (إسرائيل) الوحيدة في محاصرتها للشعب الفلسطيني بل شاركتها في ذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض حلفائهما، فقد اتفق الجميع على محاصرة الشعب الفلسطيني وتشجيع إسرائيل في تنفيذ مخططاتها تجاه حركة حماس وقطاع غزة، وفرض شروط على التعامل مع حركة حماس وهي الاعتراف بإسرائيل) ونبذ "الإرهاب" والتخلي عن سلاحها والالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مهمتها فحسب بنبذ حماس للعنف أو الاعتراف (بإسرائيل) بل كانت تريد إسقاط حكومة حماس، فهي لا ترغب بوجود حكومة في الشرق الأوسط غير خاضعة لها (١٠٤).

يقول ضابط المخابرات المتقاعد البريطاني الستر كروك (Ulster Crook) في مقالً في مجلة "بروسبكت": (Prospect Magazine) ((إن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بانهيار الحكومة التي تقودها حماس ، ومعاقبة الفلسطينيين بسبب اختيارهم لحركة حماس وشجع في نفس المقال حركة فتح التدرج في الانقلاب على حركة حماس)) (١٠٥).

على الرغم من المحادثات حول إزالة بعض العقبات الأمريكية أمام تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية الجديدة، واصلت الولايات المتحدة سعيها بعد انتخابات عام ٢٠٠٦م إعادة توجيه المساعدة إلى الرئيس محمود عباس في نوفمبر ٢٠٠٦م، عندما كانت التوترات بين حماس وفتح عالية بالفعل، ‘إذ أفادت الأنباء أنّ المنسق لشؤون الفلسطينيين الفريق كيث دايتون (Keith Dayton) قد حث محمد دحلان، وهو سياسي من فتح مقيم في غزة وكان رئيسًا لمجلس الأمن القومي الفلسطيني وعلى خلاف مع حماس قائلا له : ((نظموا قواتكم من أجل مواجهة حماس))، ووعدت بتقديم ست وثمانون مليون دولاراً بعد شهرين، كما أفاد متحدث

باسم الإدارة الامريكية أن الرئيس بوش أصدر تعليماته للوزيرة رايس بتحويل ما يقرب من ٨٦.٤ مليون دولاراً من المساعدات لمساعدة قوات الأمن الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس من اجل المساعدة في السيطرة وفرض القانون والنظام في غزة والضفة الغربية، وقتال الإرهاب، وتسهيل الحركة والمواصلات لاسيما في غزة إلا أن الكونجرس لم يوافق على حزمة المساعدات الكاملة لكنه وافق على تسع وخمسين مليون دولاراً في مساعدة غير قتالية تتكون من زي موحد مع معدات واقية، جاهزة للعمل ، مثل دروع مكافحة الشغب، والأصفاد، والهراوات، ومجموعات الإسعافات الأولية، ولكن لا أسلحة وذخائر حاولت الإدارة الامريكية تجاوز الكونغرس وحثت مصر والمملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة على تقديم المساعدة العسكرية ، إذ جهزت مصر حركة فتح بالسلاح ودربت مقاتليها ، في المقابل عمقت حماس علاقاتها مع إيران من أجل المساعدة العسكرية بعد تسليح حركة فتح لهزيمة حماس، كما ساعدت الولايات المتحدة على تأجيج التوترات السياسة تجاه قطاع غزة الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى اندلاع القتال بين حركتي فتح وحماس [١٠٦] .

الخاتمة

توصل بحث سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه حركة حماس ١٩٨٧-٢٠٠٦ (دراسة تاريخية) إلى الاستنتاجات التالية:

١- ظهرت حركة حماس في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تحولات دولية وإقليمية مهمة تزامنت حراك فلسطيني داخلي ضد الاحتلال (الاسرائيلي).

٢- استمرت بأسلوب المقاومة ورفضت المهادنة والجلوس على طاولة مفاوضات من اجل القاء سلاحها والاعتراف بإسرائيل.

٣- صنفت الادارة الامريكية حركة حماس بانها منظمة ارهابية بعد رفضها السير في فلك سياستها ومشاريعها في المنطقة.

٤- تحولت حركة حماس في علاقاتها بعد معاداتها من قبل الولايات المتحدة نحو دول أخرى تتعارض مع السياسية الامريكية.

٥- استثمرت الادارة الامريكية (واسرائيل) الخلافات الداخلية للحركات الفلسطينية لا سيما بين حركة حماس ومنظمة فتح وقامت بدعم طرف ضد أخر.

٦- استثمرت (اسرائيل) سياسة حركة حماس ومواقفها من التسويات الدولية بإظهار الفلسطينيين بأنهم ضد السلام والقرارات الدولية.

٧- دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهضاً جراء سياسة الادارة الامريكية تجاه حركة حماس في النواحي الاقتصادية والسياسية.

الهوامش

References

(1) Chomsky, Noam, The United States, Israel, and the Palestinians, Pluto Press, First published, London,1999, P.99-100.

(٢) منى حمدي حكمت ، الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس وانعكاساته على سلوكها السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العددان ٢-٣، صيف ٢٠٠٦، ص ٧٣؛ زياد ابو عمرو، " حماس خلفية تاريخية سياسية " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٣ (بيروت -١٩٩٣) ، ص ٨٧.

(٣) عبد الستار قاسم و إسامة ابو راشد ، مدخل إلى حركة حماس ، في عبدالله أبو عيد وآخرون ، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس ، تحرير جواد الحمد و اياد البرغوثي ،ط ٣، مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان – ١٩٩٩) ، ص ٣٨ .

(٤) احمد عبد العزيز، " الإسلاميون ومقاومة الاحتلال : تجربة حركة حماس الفلسطينية "، مجلة قضايا شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد(٥ ،٦) ،(عمان – آب / أغسطس ١٩٩٨)، ص٢١.

(5) Yitzhak Santis, HAMAS: ITS IDEOLOGY AND RECORD, Jewish Community Relation Council, Updated July 2014, P.3.

(٦) مهيب سلمان أحمد النوتي، حماس من الداخل ، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان-٢٠٠٢)، ص ٢٢.

(٧) معلومات منشورة على موقع الملتقى الفتحاوي على الانترنيت
http://www.faehforums.com/showthread.php?

(٨) قاسم، وابو راشد، المصدر سابق ، ص ٤٦.

(٩) معلومات منشورة على موقع الملتقى الفتحاوي على الانترنيت
http://www.faeh forums.com/ showthread.php?

(١٠) قاسم ، وابو راشد ، المصدر سابق ، ص ٩٩-١٠٨ .

(١١) محمد برهومة ،" اهداف حركة حماس ووسائلها " ، في عبدالله ابو عيد واخرون ، دراسة في الفكر السياسي لحركة حماس ١٩٨٧-١٩٩٦م،تحرير جواد الحمد واياد البرغوثي ،مركز دراسات الشرق الاوسط ، ط٢ ، (عمان ، ١٩٩٩) ،ص ص ٥٩-٧٧.

(١٢) ابو عمرو ، المصدر السابق، ص ٨٧ -٨٨.

(١٣) رجب حسن العوضي البابا ، جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٩٤، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين.٢٠١٠ ، ص ٢٥٩-٢٦١.

(١٤) معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية و أثرها علي حركة المقاومة الإسلامية حماس ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، ٢٠١٠، ص ٣٢-٣٣.

(١٥) البابا، المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٦١.

(١٦) عبد الاله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، دار الطليعة للطباعة ، ط١، (بيروت،١٩٩٣)، ص ٢٠-٢٥؛ أزمة الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٩١، ص١٧٠.

(١٧) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩-٢٦١.

(١٨) استغلت الادارة الامريكية انتهاء حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من نتائج تمثلت بضعف الموقف العربي الذي انعكس على القضية الفلسطينية بضرورة اجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية (وإسرائيل) إذ كلف الرئيس جورج بوش وزير خارجيته جيمس بيكر بمهمة الاقناع بإجراء هذه المفاوضات ، وبعد ثمان جولات من شهر اذار حتى شهر تشرين الاول عام ١٩٩١تمكن بيكر من اقناع الاطراف المعنية بأهمية المفاوضات والحضور الى مؤتمر مدريد للسلام .للمزيد ينظر: اديب صالح عبد منصور ، "جيمس بيكر ومؤتمر السلام العربي – الاسرائيلي ١٩٩١م" ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية المجلد ٢٧، العدد ٩، ٢٠٢٠م ، ص ٢٤٢.

(١٩) فواز موفق ذنون ،السياسة الأردنية تجاه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ١٩٩٠–٢٠١٠، مجلة الدراسات الاقليمية المجلد ١٠ ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٣،ص ٢٥٨–٢٥٩..

(٢٠) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩–٢٦١.

(٢١) محمد احمد خلف ، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي – الاسرائيلي ، ١٩٩١–٢٠٠٠ ، دراسة تاريخية ، دار غيداء للنشر والتوزيع،ط١، (عمان ، ٢٠٢٠)، ص٩٢.

(٢٢) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩–٢٦١

(٢٣) النوتي ،مصدر سابق ،ص ٩١.

(٢٤) واستمر بالمنصب حتى اعتقاله في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥ م ولمدة عامين، مما دفع خالد مشعل إلي إعادة تشكيل المكتب السياسي وإجراء الانتخابات عام ١٩٩٦ م في عمان وعين علي أثرها رئيساً للمكتب السياسي . الدبس ، المصدر السابق ص ٣٢–٣٣.

(٢٥) النوتي ،المصدر سابق ،ص ٩٢.

(٢٦) عادل روؤف ،عراق بلا قيادة :قراءة في ازمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث ، المركز العراقي للأعلام والدراسات ،(دمشق –٢٠٠٥)، ٢٥٦ .

(٢٧) محمد عبد العاطي ، " حزب الله النشأة والتطور "، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع http//:www.aljazeera.net .p 1 .

(٢٨) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩–٢٦١.

(29)Jim Zanotti , Hamas: Background and Issues for Congress, CRS Report for Congress, 2December, 2010.p3.

(٣٠) البابا ، المصدر السابق، ص ٢٥٩–٢٦١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٥٩–٢٦١.

(32) Santis, Op. Cit., P.4.

(٣٣) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩–٢٦١.

(34) Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements, Texts and Speeches, the White House, Washington, 13 September 1993, P.1.

(٣٥) تقرير عن التعاظم العسكري لحركة حماس من اعداد مركز المعلومات، ترجمة المكتب الإعلامي لكتائب القسام على الموقع www.pald/foram/showthrea.php

(36)Beatriz Gutiérrez Lopez , THE MUQAWAMA (RESISTANCE) THE CASE OF HAMAS: , JOURNAL OF THE SPANISH INSTITUTE FOR , p10.

(٣٧) البابا ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩-٢٦١

(٣٨) مسعود أسدا للهي ، الإسلاميون في مجتمع تعددي : حزب الله نموذجآ ، ترجمة: دلال عباس ، الدار العربية للعلوم ، (بيروت -٢٠٠٤)، ص ١١٦ -١١٧ .

(39) Jonathan Fighel , Hamas, Al-Qaeda and the Islamisation of the Palestinian Cause (ARI) , Area: International Terrorism, 30/1/2009, p2.

(٤٠) محمد احمد خلف الجبوري ،موقف الولايات المتحدة الامريكية ، من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية ١٩٨٧-٢٠٠٧، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط١، (عمان ، ٢٠٢٠)،ص ١١٥.

(٤١)عبد الحميد العيد الموساوي ،"العلاقة الإستراتيجية بين الجمهورية الإسلامية في إيران و حركة حماس الإسلامية" ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد ١٠ كانون الاول ٢٠٠٩، ص ٤.

(42) Report of the detailed findings of the independent international Commission of inquiry on the protests in the Occupied Palestinian Territory , Human Rights Council , Fortieth session 25 February–22 March 2019 ,p43.

(43)Are Knudsen , Basem Ezbidi, Hamas and the Quest for Palestinian Statehood, CMI WORKING PAPER, 2006,p2.

(٤٤) صالح النعامي ، مأزق السلطة ، صحيفة الشرق الاوسط ، لندن ، العدد١٠٦١٥، ٢٠٠٧/١٢/٢١.

(٤٥) ينظر: ملحق نص بيان قمة صانعي السلام شرم الشيخ في ١٣مارس ١٩٩٣.

شبكة المعلومات الدولية على الانترنت

(٤٦) الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٢٤-١٢٩.

(٤٧) خالد عايد ، " الاستيطان اليهودي تحت واقع انتفاضة الأقصى " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، مج ١٢ ، ع ٤٥ – ٤٦ ، شتاء / ربيع ٢٠٠١ م ، ص ٦٠ ، فوزي عباس فاضل ، الاستيطان الصهيوني (القدس انموذجا) مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤٢، ٢٠٠٦، ص ١٢٨.

(48)Tim young , The Middle East crisis : Cam David the AL – Aasa Intifada and the prospects for the peace process , House of commons library , (London , 2001) , p . 15 .

(٤٩) حسين جمعة ، انتفاضة الاقصى : ابعاد ونتائج وافاق ، الفكر السياسي ، العدد ٢٨، (د.ت) ص٣.

(٥٠) تقرير عن التعاظم العسكري لحركة حماس من اعداد مركز المعلومات ترجمة المكتب الإعلامي لكتائب القسام على الموقع: www.pald/foram/showthrea.php

(٥١) النوتي ، مصدر سابق ،ص ٩٥-٩٦.

(٥٢) الموساوي ، المصدر السابق ، ص ٤.

(53) Sherifa Zuhur, HAMAS AND ISRAEL: CONFLICTING STRATEGIES OF GROUP-BASED POLITICS. December 2008 p11.
http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/To rate this publication click here.

(٥٤) فيصل صبحي مصباح اسليم ، تطورات الموقف الامريكي تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الرئيس جورج بوش الابن للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر غزة ،٢٠١١، ص ٤٧-٤٨.

(٥٥) محمد جمال الدين العلوي ، خطة التجمع ٢٠٠٧:مخطط ترسيم الحدود الدائمة لاسرائيل ، مجلة الدراسات الاقليمية ، المجلد ٧، العدد٢٠، ٢٠١٠، ص٢٧.

(56) Knudsen and Ezbidi, Op. Cit., P.7.

(57) Shira Efron and Ilan Goldenberg , United States Policy toward the Gaza Strip: , Published in: The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out (Tel Aviv, Institute for Security Studies, osted on RAND.org on February 13, 2018 , p166.

(58) Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, Hamas ideologically rigidity and political flexibility. United States institute of peas, SPECIAL REPORT 224. JUNE 2009, P.19.

(59) Santis, Op. Cit., P.4.

(60) Fighel, Op. Cit., P.4-5.

(61) Santis, Op. Cit., P.4.

(٦٢) في عام ٢٠٠٦م، اختطفت حماس الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط واحتجزته في غزة لمدة خمس سنوات وتم إطلاق سراحه أخيرًا في مقابل ١٠٢٧ أسيرًا فلسطينيًا في تشرين الأول ٢٠١١م.

Knudsen and Ezbidi, Op. Cit., P.3.

(٦٣) تقرير عن التعاظم العسكري لحركة حماس من اعداد مركز المعلومات ترجمة المكتب الإعلامي لكتائب القسام على الموقع www.pald/foram/showthrea.php

(64) Santis, Op. Cit., P.1

(65)Knudsen and Ezbidi, Op. Cit., P.3.

(66) Efron and Goldenberg, Op. Cit., P.167.

(٦٧) الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٢١٩-٢٢٠.

(68) Jim Zanotti, Hamas: Background and Issues for Congress, CRS Report for Congress, 2December, P.1.

(٦٩) الدبس ، المصدر السابق، ص١١٠.

(٧٠) محسن محمد صالح و د . بشير نافع ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠ .

(٧١)علي الجرباوي ، " حول الأجندة الخارجية (الاصلاح) : الحالة الفلسطينية " ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ع ٣٣٥، ٢٠٠٧ م، ص ٦٧ – ٧٠ .

(٧٢) عمران ناصر عمران الرشق ، أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني حماس مثالاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، ٢٠٠٩ م ، ص ٢١٠ – ٢١١ .

(73) Knudsen and Ezbidi,Op. Cit., P.2.

(74) Aaron D. Pina, Fatah and Hamas: the New Palestinian Factional Reality CRS Report for Congress Received through the CRS Web, Order Code RS22395, March 3, 2006, P.2-6.

(٧٥) مركز دراسات الشرق الأوسط ، حماس تستلم السلطة من فتح قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ ، (عمان ، ٢٠٠٦ م) ، ص ٤ .

(76) Knudsen and Ezbidi,Op. Cit., P.2.

(٧٧) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية ، استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم ١٩ شعبية حماس ترتفع وفتح تنخفض ، متاح على الرابط الآتي ،

www.pcpsr.org.

(٧٨) مهدي لطيف طاهر ، "مستقبل حماس في ضوء المواقف الدولية" ،المجلة السياسية والدولية ، مركز الدراسات الفلسطينية / جامعة بغداد، العدد ١٧، ٢٠١٠، ص ٢٤٧.

(٧٩) أحمد عبد الأمير خضير الأنباري ، مأزق حماس في الحكم دراسة في ضوء موقف اللجنة الرباعية من فوز حماس بالانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد الرابع شتاء ٢٠٠٧ ، ص ٤٥.

(٨٠) اسليم ، المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩.

(81)Report of the detailed findings of the independent international Commission of inquiry on the protests in the Occupied Palestinian Territory , Op. Cit., P.45.

(٨٢) حاولت الادارة الامريكية ان تضع ركائز الدولة الفلسطينية بموجب خارطة طريق ، وحددت موعد اقامتها بشكل نهائي نهاية عام ٢٠٠٥ م ، اذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية مكونة من خافير سولانا ممثلاً عن الاتحاد الأوربي ووليام بيرنز مساعد وزير الخارجية ممثلاً عن الولايات المتحدة وكوفي عنان ممثلاً عن الأمم المتحدة وايغور ايفانوف وزير خارجية روسيا ممثلا عنها ، وتم تشكيل هذه اللجنة في ١٥ تموز يوليو ٢٠٠٢ م إكان الهدف المبدئي لهذه اللجنة مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل. تينت, وأملها بذلك وضع نهاية للعنف المصاحب للانتفاضة واستئناف عملية السلام ". ينظر: دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية . الفلسطينية, تقرير معلومات, العدد ١٦ , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, ٢٠١٠, ص ٣٧.

Aplan with out map " , The New York Times 25 June , 2002 ; Jonthan freed land , " George w's bloody folly " , The Gardian , 26 June 2002 .

(٨٣) للمزيد ينظر: وداد جابر غازي، الموقف الايراني من الاحزاب الفلسطينية (حركة حماس انموذجا) (١٩٤٨-٢٠١٣م)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٩.

(84) Efron and Goldenberg , Op. Cit., P.167-168.

(85) Scham and Abu-Irshaid, Op. Cit., P.3.

(86) Pina, Op. Cit., P.2-6.

(٨٧) الأنباري ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

(٨٨) اسليم ، المصدر السابق، ص ٥٩.

(89) Margret Johannsen (Coordinator), Ziad AbuZayyad, Karima El Ouazghari, Judith Palmer Harik, Anat Kurz, and Jamil Rabah , The Reconciliation of Hamas and Fatah , Smoothing the Way to the Middle East Conference by Contributing to Peace and Security in the Region, ACADEMIC PEACE ORCHESTRA MIDDLE EAST – POLICY BRIEF, NO. 3 • DECEMBER 2011, P.1-7.

(٩٠) اسليم ، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٩١) الدبس ، المصدر السابق، ص٩٨.

(٩٢) دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية, تقرير معلومات, العدد ١٦ , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, بيروت, ٢٠١٠, ص ٣٧.

(٩٣) طاهر ، المصدر السابق، ص ٢٤٧ .

(94) Knudsen and Ezbidi, Op. Cit., P.12.

(٩٥) اسليم ، المصدر السابق ص٦٠.

(٩٦) المصدر نفسه ، ص٦٠.

(٩٧) المصدر نفسه، ص٦١.

(٩٨) الامم المتحدة الجمعية العامة ، مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة البند ٢ من جدول الاعمال المؤقت ،٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ ، ص ٢١ .

(٩٩) أحمد عبد الأمير خضير الأنباري ، اتفاق المصالحة الفلسطينية فرص النجاح ومعوقاته ، المجلة الدولية والسياسية ،العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، ص١٤٩.

(١٠٠) اسليم ،المصدر السابق، ص-٦٢.

(١٠١) أحمد عبد الأمير خضير الأنباري ،"اتفاق المصالحة الفلسطينية فرص النجاح ومعوقاته" ، المجلة الدولية والسياسية ،العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، ص١٥٣.

(١٠٢) طاهر، المصدر السابق، ص ٢٤٧ .

(١٠٣) الدبس ، المصر السابق، ص١١١.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(106) Efron and Goldenberg, Op. Cit., P.167.